

الاحتكار ووسائل معالجته دراسة فقهية مقارنة

إعداد

الدكتور / جمال محمد يوسف

مدرس الفقه المقارن بكلية الشريعة والقانون

بأسيوط



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مَقَدِّمَةٌ

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، ونصلي ونسلم صلاة وسلاماً دائماً على أفضل المرسلين وسيد الهداة وعلى آله الطيبين الأطهار، وصحابته الخيرين الأبرار، ورضي الله تبارك وتعالى على كل من سار على درب الهدى واقتفى أثر النبي المصطفى إلى يوم الدين.

وبعد

فإن التجارة مهنة تعد من أفضل المهن والأعمال إذا بر فيها التاجر، وصدق فقد قال النبي ﷺ: "التاجر الصدوق الأمين من النبيين والصدّيقين والشهداء"^(١)، وسئل النبي ﷺ أي الكسب أطيب؟ قال: عمل الرجل بيده، وكل بيع مبرور"^(٢)، غير أن كثيراً من التجار

(١) الحديث: أخرجه الترمذی والحاكم عن أبي سعيد الخدري، قال الترمذی: حديث حسن، ولابن ماجه نحوه عن ابن عمر.

انظر: سنن الترمذی ج ٢ ص ٣٤١، وما بعدها ط دار الفكر، المستدرک على الصحيحين للحاكم النيسابوری ج ٢ ص ٦ - ط دار المعرفة بیروت - لبنان، سنن ابن ماجه ج ٢ ص ٧٢٤، دار الحديث، فیض التقدير للمناوی ج ٢ ص ٢٧٨، دار الفكر.

(٢) الحديث: رواه البزار عن رفاعه بن رافع بن خديج، وقال الحاكم صحيح الإسناد. انظر: المستدرک على الصحيحين للحاكم ج ٢ ص ١٠، سبل السلام للصنعاني ج ٣ ص ٧٨٨ - ط دار الحديث.

لا يلتزمون بالصدق، والعدل واجتناب الظلم فى المعاملة، ويضرون غيرهم بحبس السلع التى يحتاجها الناس عن البيع بقصد رفع الأسعار عليهم، فهو لاء قد حولوا نعمة الله كفرا، ولو ثوا رزقهم بالمال الحرام، وجروا على أنفسهم الخسار والبوار، فقد روى عن النبى ﷺ أنه قال: " من احتكر الطعام أربعين يوما ثم تصدق به لم يقبل منه" ^(١)، أى لو تيقظ ضمير المحتكر بعدما احتكر طعام المسلمين وضيق عليهم معاشهم ثم تصدق بما اكتسبه من مال حرام لم تكن صدقته كفارة لا ثم الاحتكار؛ لأن الله طيب لا يقبل إلا طيبا.

وكلنا يعلم بحجم المأساة التى نعيشها فى العصر الحاضر من جراء الغش والاحتكار فى مجالات الغذاء والدواء ومواد البناء وغير ذلك من الأمور.

وكما حرم الإسلام الغش تحريما قاطعا وحذر النبى ﷺ بأن من يفعل ذلك فليس من المسلمين، وقال: " من غشنا فليس منا" ^(٢) فكذلك حرم

(١) الحديث أخرجه ابن عساكر فى التاريخ عن معاذ بن جبل ؓ، ورواه أبو منصور الديلمى فى مسند الفردوس.

انظر : فيض القدير للمناوى ج ٦ ص ٣٥، وما بعدها.

(٢) الحديث رواه مسلم وأبو داود والترمذى وابن ماجه.

انظر : صحيح مسلم بشرح النووى ج ١ ص ٣٨٦ ط دار الحديث، سنن أبى داود ج ٣ ص ٢٧٢ - ط دار إحياء السنة النبوية، سنن ابن ماجه ج ٢ ص ٧٤٩، سبل السلام ج ٣ ص ٨٣٠.

الإسلام الاحتكار وأبعد النبي ﷺ المحتكر من درجات الأبرار والمتقين وقال: " الجالب مرزوق والمحتكر ملعون" (١).

وشعورا منى بأهمية هذا الموضوع فى الحياة العملية فقد أختارته للكتاب فيه وقسمته إلى فصلين:

الفصل الأول : الاحتكار وأحكامه.

الفصل الثانى : الوسائل الشرعية لعلاج ظاهرة الاحتكار.

ونختم البحث ببيان أهم نتائج.

وأسأل الله ﷻ أن يجنبنا الخطأ والزلل، وأن يجعل عملنا هذا خالصا لوجهه الكريم: ﴿ ربنا اغفر لنا ذنوبنا وإسرافنا فى أمرنا وثبت أقدامنا وانصرنا على القوم الكافرين ﴾ (٢).

والله
أعظم

د. جمال محمد يوسف

(١) سيأتى تخريج هذا الحديث.

(٢) سورة آل عمران من الآية : رقم ١٤٧.

الفصل الأول

الاحتكار وأحكامه

تمهيد:

لا ريب أن الاحتكار يعد إهدارا لحرية التجارة، فالمحتكر يتحكم في السوق، ويفرض على التجار الآخرين وعلى الناس ما يشاء من أسعار.

والتحكم في السعر بهذه الطريقة يسبب أضرارا اقتصادية واجتماعية خطيرة، ولذلك يتعين علينا أن نبين مفهوم الاحتكار، ووصفه أو حكمه الشرعى، وما يحرم احتكاره من السلع، وشروط تحريمه، وحكم ادخار الأقوات الضرورية.

وهذا هو ما سنقوم ببحثه فى هذا الفصل فى المباحث الخمسة

الآتية:-

المبحث الأول: تعريف الاحتكار.

المبحث الثانى: الوصف الشرعى للاحتكار.

المبحث الثالث: ما يحرم احتكاره من السلع.

المبحث الرابع: شروط الاحتكار المحرم.

المبحث الخامس: حكم ادخار الأقوات الضرورية.

المبحث الأول

تعريف الاختكار

تعريف الاختكار في اللغة:

الاختكار في اللغة: الجمع والحبس فقد جاء في مختار الصحاح

للرازي: "اختكار الطعام جمعه وحبسه يتربص به الغلاء"^(١).

والاسم منه الحكر والحكرة، وأصل الحكر: الجمع والامساك،
وحكره يحكره حكرا: ظلمه، يقال فلانا يحكر فلانا إذا أدخل عليه مشقة
ومضرة في معاشرته ومعاشته^(٢).

تعريف الاختكار في اصطلاح الفقهاء:

تعددت تعاريف الفقهاء للاختكار على النحو الآتي:-

فقد عرفه الحنفية بأنه: اشتراء طعام ونحوه وحبسه إلى الغلاء

أربعين يوما"^(٣).

وعرفه المالكية بأنه "الادخار للبيع وطلب الربح بتقلب

الأسواق"^(١).

(١) مختار الصحاح للرازي ص ٦٢ مكتبة لبنان، وراجع في ذلك أيضا المصباح المنير
للفيومي ص ١٤٥، ط دار المعارف، معجم مقاييس اللغة لابن فارس ج ٢ ص ٩٢، ط
دار الجيل.

(٢) لسان العرب لابن منظور ج ٢ ص ٩٤٩، ط دار المعارف.

(٣) حاشية ابن عابدين ج ٦ ص ٧١٧ ط دار الفكر، بدر المتقى في شرح الملتقى بهامش
مجمع الأنهر ج ٢ ص ٥٤٧، ط دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان.

وعرفه الشافعية: بأن يشتري الشخص الطعام في وقت الغلاء

ويحبسه ليبيعه بأكثر عند اشتداد الحاجة^(٢).

وعرفه الحنابلة: بأن يشتري الشخص القوت للتجارة ويحبسه

فيقل فيغلوا السعر^(٣).

وإذا دققنا النظر في هذه التعريفات يتضح لنا ما يلي:

١- أن المعنى الاصطلاحي للاختكار يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمعنى اللغوي، ولا ريب أنه كلما ارتبط المعنيان فإن التعريف يكون أقرب إلى الفهم والتصور.

٢- أن الادخار لغير البيع وطلب الربح لا يصدق عليه وصف الاختكار كما لو أمسك الشخص شيئاً من غلته ليبيعه في زمن الغلاء.

٣- أن تعريف الحنفية، والشافعية، والحنابلة قد نصت على أن الاختكار يكون في الأقوات لا غير في حين أن تعريف فقهاء المالكية لم ينص على ذلك ومن ثم فإن الاختكار عندهم يكون في كل ما تدعو إليه الحاجة والضرورة، وهذا لرأى يتفق تماماً مع علة

(١) المنتقى شرح الموطأ للباي ج ٥ ص ١٥ - ط دار الفكر العربي.

(٢) روضة الطالبين للنووي ج ٣ ص ١٣٠ - ط دار الفكر، حاشية الجمل على شرح المنهج ج ٣ ص ٩٣.

(٣) كشف القناع للبهوتي ج ٣ - ١٨٧ - ط دار الفكر.

تَحريم الاحتكار، إذ أن المقصود من التحريم هو : رفع الضرر عن عامة الناس.

٤- يتضح - أيضا - من تعريف فقهاء الشافعية أن التاجر لو أمسك شيئا من بضاعته وباعها في زمن الرخص فإن هذا لا يسمى احتكارا حيث قيد التعريف البيع بكونه في زمن الغلاء. وعلى ضوء ما سبق فإنه يمكننا أن نضع التعريف التالي للاحتكار هو : حبس السلع التي يحتاجها الناس عن البيع لتقل في الأسواق وتغلو أثمانها.

ومن الجدير بالذكر أن احتكار السلع يوصف في العصر الحاضر: " بالسوق السوداء" وإنها لسوداء فعلا على البائع، لأنه يأخذ أموال الناس بغير حق ولا جهد مما يجعله يستحق اللعن والبغض من الله ﷻ ومن الناس، وهي - أيضا - سوداء على المشتري، لأنه يضطر إلى الشراء مهما كانت حالته من فقر أو احتياج.

المبحث الثاني

الوصف الشرعي للاختكار

يقصد بالوصف الشرعي ما يسمى فى اصطلاح الأصوليين بالحكم التكليفى^(١). وهو كون الفعل واجبا، أو مندوبا، أو حراما، أو مكروها، أو مباحا.

هذا وقد اختلف آراء الفقهاء فى صفة أو حكم الاختكار فىرى جمهور الفقهاء المالكية، والحنابلة، والشافعية فى الصحيح وبعض الحنفية، والظاهرية، والزيدية، والإمامية، والإباضية أن الاختكار محرم^(٢).

(١) الحكم التكليفى هو : خطاب الشارع المتعلق بأفعال المكلفين بالاقتضاء أو التخيير، وفعل المكلف بهذا الاعتبار عند جمهور الأصوليين ينقسم إلى واجب، ومندوب، وحرام، ومكروه، ومباح، وأمام عند الحنفية فإن الحكم التكليفى ينقسم إلى فرض، وواجب ومندوب، وحرام ، ومكروه كراهة تحريرية، وتزهية ، ومباح.

والفرض: هو ما طلبه الشارع بالزام وثبت الطلب بدليل قطعى لا شبهة فيه.
والواجب: ما طلبه الشارع وألزم به ولكن ثبت بدليل ظنى فيه شبهة.
والمندوب: ما طلب الشارع فعله طلبا غير لازم، والحرام: هو ما ثبت النهى عنه بدليل قطعى لا شبهة فيه، والمكروه: ما ثبت النهى عنه بدليل ظنى فيه شبهة.
والمباح: ما خير الشارع المكلف فيه بين الفعل والتترك.
انظر: فى تعريف الحكم التكليفى وأقسامه.

التلويح على التوضيح جـ ١ ص ١٣١، وما بعدها، مطبعة محمد على صبيح، إرشاد الفحول للشوكانى ص ٦ مطبعة مصطفى البابى الحلبي أصول الفقه للشيخ / محمد أبو زهرة ص ٢١ - ٢٣ - مطبعة دار الفكر العربى.

(٢) مواهب الجليل للخطاب جـ ٤ ص ٢٢٧، وما بعدها - ط دار الفكر الطبعة الثانية ، حاشية المدنى على كنون جـ ٥ ص ١١ وما بعدها، ط دار الفكر، المعنى والشرح الكبير لابن =

ويرى أكثر فقهاء الحنفية وهو قول فى مذهب الشافعية والإمامية أن الاحتكار مكروه إذا كان يضر بالناس^(١).
الأئمة:

استدل جمهور الفقهاء على تحريم الاحتكار بما يأتى :

١- الكتاب:

قوله تعالى: ﴿ومن يرد فيه بإلحاد بظلم نذقه من عذاب أليم﴾^(٢).
وجه الدلالة:

أن الإلحاد هو الميل بالظلم والعنوان، والظلم منهى عنه وقد توعده الله ﷻ عليه بالعذاب الأليم، والاحتكار من الظلم ويدخل تحت الوعيد، إذ أن الآية قد وردت بصيغة العموم، والوعيد بالعذاب الأليم لا يكون إلا على فعل محرم فيكون الاحتكار محرماً، وقد ذكر القرطبي فى تفسيره

= قدامة ج ٤ ص ٥١٠، ط دار الغد العربى، كشف القناع ج ٣ ص ١٨، بدائع الصنائع للكاسانى ج ٥ ص ١٩٣ - ط دار الفكر، نهاية المحتاج للرملى ج ٣ ص ٤٧٢ - ط مصطفى البابى الحلبي، روضة الطالبين للنووى ج ٣ ص ١٣٠، المحلى لابن حزم ج ٧ ص ٥٧٢ - ط دار الفكر، البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار للمرتضى ج ٤ ص ٣١٩، ط دار الكتاب الإسلامى القاهرة، المختصر النافع فى فقه الإمامية للحلى ص ١٤٤ - ط وزارة الأوقاف، شرح كتاب النيل وشفاء العليل لأطفيش ج ٨ ص ١٧٤، ط مكتبة الإرشاد جدة.

(١) تكملة شرح فتح القدير لقاضى زادة ج ١٠ ص ٥٨، ط دار الفكر، حاشية ابن عابدين ج ٦ ص ٧١٧ وما بعدها، المذهب للشيرازى ج ١ ص ٢٩٩ ط مصطفى البابى الحلبي، روضة الطالبين للنووى ج ٣ ص ١٣٠، المختصر النافع ص ١٤٤.
(٢) سورة الحج من الآية : ٢٥.

لهذه الآية أن أبا داود روى عن يعلى بن أمية أن رسول الله ﷺ قال: "احتكار الطعام في الحرم إحداه فيه"^(١) وهو قول عمر بن الخطاب^(٢).

٣- السنة:

بما روى عن ابن عبد الله العدوى عن رسول الله ﷺ قال: "لا يحتكر إلا خاطئ"^(٣).

وجه الدلالة :

أن هذا الحديث صريح في تحريم الاحتكار؛ لأن الخاطئ هو العاصي الآثم^(٤).

- وبما روى عن النبي ﷺ أنه قال: "الجالب مرزوق والمحتكر ملعون"^(٥).

(١) الحديث: أخرجه أبو داود في كتاب المناسك، قال ابن القطان حديث لا يصح، وفي الميزان هذا الحديث واهى الاسناد .

انظر: سنن أبي داود ج ٢ ص ٢١٢، وما بعدها، ط دار إحياء السنة النبوية، فيض القدير شرح الجامع الصغير للمناوى ج ١ ص ١٨٢ - ط دار الفكر الطبعة الثانية .

(٢) الجامع لأحكام القرآن الكريم للقرطبي ج ١٢ ص ٤٠ ط دار الحديث وراجع أيضا في ذلك: تفسير ابن كثير ج ٣ ص ٢١٥، مطبعة دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي.

(٣) الحديث رواه مسلم

انظر: صحيح مسلم وشرح النووي عليه ج ٦ ص ٤٨، دار الحديث.

(٤) المصدر السابق ج ٦ ص ٤٩، نيل الأوطار للشوكانى ج ٥ ص ٢٦١، ط دار الحديث.

(٥) هذا الحديث أخرجه ابن ماجه في كتاب التجارات وفي سننه على بن سالم وهو ضعيف =

وجه الدلالة:

أن هذا الحديث كما هو ظاهر يدل — أيضا — على تحريم الاختكار لأنه لا يلتحق اللعن إلا بمباشرة المحرم؛ ولأن اللعن لا يكون إلا لذنوب شديدة فيكون الاختكار حراما^(١).

- وبما روى عن النبي ﷺ أنه قال: "من احتكر طعاما أربعين ليلة فقد برئ من الله وبرئ الله منه"^(٢).

وجه الدلالة :

أن مثل هذا الوعيد الشديد ببراءة ذمة الله ورسوله من المحتكر لا يلحق به إلا إذا كان الاختكار حراما^(٣).

- وبما روى أن عمر بن الخطاب خرج مع أصحابه فرأى طعاما كثيرا قد ألقى على باب مكة، فقال: "ما هذا الطعام؟ فقالوا: جلب إلينا فقال: "بارك الله فيه وفيمن جلبه، فقيل له: "فإنه قد احتكر، قال: من احتكره؟ قالوا: فلان مولى عثمان، وفلان مولاك فأرسل إليهما فقال ما حملكما

= انظر : سنن ابن ماجة ج ٢ ص ٧٢٨، التلخيص للحافظ الذهبي بنزيل المستدرك على

الصحيحين ج ٢ ص ١١، ط دار المعرفة بيروت لبنان.

(١) بدائع الصنائع للكاساني ج ٥ ص ١٩٣.

(٢) هذا الحديث أخرجه الإمام أحمد وابن أبي شيبة واليزار وأبو يعلى والحاكم، وفيه أبو بشر الأملوكي ضعفه ابن معين .

انظر: المستدرك على الصحيحين للحاكم ج ٢ ص ١١ وما بعدها، مجمع الزوائد ومنبع

الفوائد ج ٤ ص ١٠٣، منشورات مؤسسة المعارف — بيروت — لبنان.

انظر : سنن ابن ماجة ج ٢ ص ٧٢٩، فيض القدير للمناوى ج ٢ ص ٣٥.

(٣) بدائع الصنائع للكاساني ج ٥ ص ١٩٣.

على احتكار طعام المسلمين، قالوا: نشترى بأموالنا ونبيع؟ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "من احتكر على المسلمين طعامهم لم يمت حتى يضربه الله بالجذام أو الإفلاس"^(١).
وجه الدلالة:

أن مثل هذا الوعيد الدنيوي بالضرب الجذام أو الإفلاس دال على تحريم الاحتكار؛ لأن الوعيد لا يكون إلا على شيء محرم.
٣- المعقول:

أن الاحتكار من باب الظلم؛ لأن ما يباع في المصر فقد تعلق به حق العامة، فإذا امتنع المشتري عن بيعه عند شدة حاجتهم إليه فقد منعهم حقهم، ومنع الحق عن المستحق ظلم وحرام وقليل مدة الحبس وكثيرها سواء في حق الحرمة لتحقيق الظلم^(٢).
وقبل أن نختم أدلة القائلين بالتحريم لابد من القول:

بأن ابن حجر الهيتمي قد اعتبر الاحتكار من الكبائر وقال: إن كونه كبيرة هو ظاهر الأحاديث من الوعيد الشديد كاللعنة، وبراءة ذمة الله ورسوله منه، والضرب عليه بالجذام والإفلاس وبعض هذا دليل على الكبيرة^(٣).

(١) الحديث: أخرجه الإمام أحمد وابن ماجه والحاكم، في الزوائد إسناده صحيح ورجاله موثقون.

انظر: سنن ابن ماجه ج ٢ ص ٧٢٩، فيض القدير للمناوى ج ٦ ص ٣٥.

(٢) بدائع الصنائع للكاساني ج ٥ ص ١٩٣.

(٣) نهاية المحتاج للرملي ج ٣ ص ٤٥٦.

واستدل من قال بأن الاختكار مكروه بنفس الأحاديث السابقة التي تنهى عن الاختكار حيث حملوا النهي الوارد في هذه الأحاديث على الكراهة. بيد أنه يلاحظ أن تصريح علماء الحنفية بالكراهة مطلقاً ينصرف إلى الكراهة التحريمية، وفاعل المكروه تحريماً يستحق العقاب كفاعل الحرام^(١).

الرأى الراجح:

نرى رجحان ما ذهب إليه جمهور الفقهاء من القول بتحريم الاختكار؛ لصراحة الأدلة في ذلك؛ ولما فيه من الظلم والضرر على عامة الناس، ولو فرض أن هناك بعض الأحاديث لم تثبت في الصحيح فهناك حديث:

:" لا يحتكر إلا خاطئ وقد ورد في صحيح مسلم، والتصريح بأن المحتكر خاطئ أى آثم يكفى في إفادة تحريم الاختكار.

هذه هى أقوال الفقهاء فى حكم الاختكار ومنه يتبين لنا — بحسب ما رجحناه — أن الاختكار حرام مطلقاً بدون تخصيص بمكان معين غاية ما فى الأمر أن حرمة فى الحرم أشد لتعظيم الله تعالى له؛ لأن الحرام واد غير ذى زرع فالواجب على الناس جلب الأوقات إليه للتوسعة على أهله فمن ضيق عليهم بالاختكار فقد ظلم نفسه ظلماً شديداً فاستحق الوعيد الشديد الوارد فى قوله تعالى: ﴿ ومن يرد فيه بإلحاد بظلم نذقه من عذاب أليم ﴾^(٢).

(١) مجمع الأنهر ج ٢ ص ٥٢٣.

(٢) سورة الحج من الآية : ٢٥.

علة تحريم الاحتكار:

تأكد لنا مما سبق أن الإسلام قد حرم الاحتكار وتوعد عليه بالعذاب الأليم، لكن ما هي العلة أو الحكمة من وراء هذا التحريم؟ يتضح لنا من مجموع النصوص السابقة ومن اجتهادات الفقهاء أن علة تحريم الاحتكار تتمثل في دفع الظلم والضرر عن عامة الناس؛ لأن حبس السلع عن التداول بقصد غلاء الأسعار يؤدي إلى التضيق على عامة الناس وإلحاق الضرر بهم، ودفع الضرر من مقصود الشروع في الخلق^(١) حيث قال النبي ﷺ: "لا ضرر ولا ضرار"^(٢).

فحرم الشارع الاحتكار دفعا لهذا الظلم والضرر العام قال النووي في شرح صحيح مسلم: "والحكمة في تحريم الاحتكار دفع الضرر عن عامة الناس كما أجمع العلماء على أنه لو كان عند إنسان طعام واضطر الناس إليه ولم يجدوا غيره، أجبر على بيعه دفعا للضرر على الناس"^(٣).

(١) المستصفي من علم الأصول للغزالي ج ١ ص ٢٨٦ ط دار الكتب العلمية بيروت.

(٢) هذا الحديث أخرجه الإمام مالك في الموطأ عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه مرسلا، وأخرجه الحاكم من حديث أبي سعيد الخدري، بلفظ لا ضرر ولا ضرار من ضار ضاره الله ومن شاق شاق الله عليه وأخرجه ابن ماجه من حديث ابن عباس وعبادة بن الصامت - رضى الله عنهم .

قال الحاكم في المستدرک : هذا حديث صحيح الاسناد على شرط مسلم ولم يخرجاه .

أنظر: الموطأ للإمام مالك بن أنس ج ٢ ص ٧٤٥ ط دار. إحياء الكتب العربية، المستدرک على الصحيحين للحاكم النيسابوري ج ٢ ص ٥٨، سنن ابن ماجه ج ٢ ص ٧٨٤.

(٣) انظر : صحيح مسلم بشرح النووي ج ٦ ص ٤٩ ، ويراجع أيضا مواهب الجليل للحطاب ج ٤ ص ٢٢٨، تكملة المجموع ج ١٢ ص ١٢٦ الروض النضير شرح مجموع الفقه الكبير للصنعاني ج ٣ ص ٣٠٨، مطبعة دار الجيل - بيروت - لبنان.

المبحث الثالث

ما يحرم اختكاره من السلع

لقد جرى الخلاف بين الفقهاء هنا في عدة أمور: ما يكون فيه الاختكار من السلع، والطعام الذي يحرم اختكاره، والوقت الذي يحرم فيه الاختكار، ونتناول بيان ذلك بالتفصيل في المطالب الثلاثة الآتية:

المطلب الأول

ما يكون فيه الاختكار من السلم

اختلف الفقهاء في الاختكار المحرم هل يكون في الأقوات خاصة أم هو عام بالنسبة لجميع السلع وللفقهاء في هذه المسألة ثلاثة آراء:-

الرأى الأول: ذهب جمهور الفقهاء أبو حنيفة ومحمد بن الحسن، والشافعية والحنابلة، والإمامية والزيدية، والإباضية إلى أن الاختكار لا يكون إلا في الأقوات فقط^(١).

الرأى الثانى :

ذهب المالكية، وأبو يوسف من الحنفية إلى أن الاختكار يكون في كل ما يضر الناس حبسه سواء كان قوتا أو لا^(٢).

الرأى الثالث:

ذهب محمد بن الحسن في قوله الثانى إلى أن الاختكار يكون فى القوت والثياب^(٣).

(١) حاشية ابن عابدين ج ٦ ص ٧١٧ وما بعدها، تكملة البحر الرائق شرح كنز الدقائق ج ٨ ص ٣٧٠، ط دار الكتب العلمية بيروت لبنان، المذهب للشيرازى ج ١ ص ٢٢٩، نهاية المحتاج للرملى ج ٣ ص ٤٧٢، وما بعدها، المغنى والشرح الكبير ج ٤ ص ٥١١، كشاف القناع للبهوتى ج ٣ ص ١٨٧، المختصر النافع ص ١٤٤، البحر الزخار ج ٤ ص ٣١٩، شرح كتاب النيل وشفاء العليل ج ٨ ص ١٧٥-١٧٧.

(٢) المنتقى للباغى ج ٥ ص ١٦، مواهب الجليل للخطاب ج ٤ ص ٢٢٧، حاشية ابن عابدين ج ٦ ص ٧١٨، بدائع الصنائع ج ٥ ص ١٩٣.

(٣) حاشية ابن عابدين ج ٦ ص ٧١٨.

الأدلة

استدل جمهور الفقهاء على أن الاختكار يكون في الأقوات فقط
بالسنة والمعقول:

السنة:

بما رواه ابن ماجه بسنده عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: "سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "من احتكر على المسلمين طعامهم ضربه الله
بالجذام والإفلاس" (١).

ومنها — أيضا — ما رواه الإمام أحمد وابن أبي شيبة والبخاري
وأبو يعلى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "من احتكر طعاما أربعين ليلة فقد برئ
من الله وبرئ الله منه"

وزاد الحاكم: "وأما أهل عرصة" (٢) أصبح فيهم امرؤ جائها فقد
برئت منهم نمة الله" (٣).

ومن السنة: — أيضا — ما روى عن أبي أمامة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى
أن يحتكر الطعام" (٤).

(١) قد سبق تخريجه.

(٢) العرصة: ساحة الدار، وهي البقعة الواسعة التي ليس فيها بناء، قال أبو منصور الثعالبي:
كل بقعة ليس فيها بناء فهي عرصة.
انظر: المصباح المنير ص ٤٠٢.

(٣) المستدرك على الصحيحين للحاكم ج ٢ ص ١١ وما بعدها.

(٤) الحديث أخرجه الحاكم والبيهقي.

انظر: المستدرك على الصحيحين للحاكم ج ٢ ص ١١، السنن الكبرى للبيهقي ج ٦
ص ٣٠ دار المعرفة بيروت — لبنان.

وجه الدلالة :

أن هذه الأحاديث قد قيدت الاطلاق الوارد في الحديث الذى رواه مسلم عن معمر بن عبد الله العدوى أن النبي ﷺ قال: " لا يحتكر إلا خاطئ"^(١)، وكذا قوله ﷺ: " الجالب مرزوق والمحتكر ملعون"^(٢) والمطلق يحمل على المقيد كما هو مقرر فى الأصول^(٣).

وقد ناقش الشوكانى ما استدل به الجمهور :

بأن التصريح بلفظ الطعام فى بعض الروايات لا يصلح لتقييد بقية الروايات المطلقة بل هو من التخصيص على فرد من الأفراد التى يطلق عليها المطلق، وذلك لأن نفي الحكم عن غير الطعام إنما هو لمفهوم اللقب^(٤)، وهو غير معمول به عند الجمهور، وما كان كذلك لا يصلح للتقييد على ما تقرر فى الأصول^(٥).

المعقول:

أن الضرر فى الأعم الأغلب إنما يلحق العامة بحبس القوت فلا يتحقق الاحتكار إلا به^(٦).

(١) سبق تخريجه.

(٢) قد مر تخريجه.

(٣) تكملة المجموع ج ١٢ ص ١٢٤.

(٤) مفهوم اللقب : هو أن يذكر الحكم مختص بجنس أو نوع، فيكون الحكم ثابتاً فى موضع النص منفياً فيما عداه.

انظر : أصول الفقه للشيخ محمد أبو زهرة ص ١٢٠.

(٥) نيل الأوطار للشوكانى ج ٥ ص ٢٦٢.

(٦) بدائع الصنائع ج ٥ ص ١٩٣، المذهب ج ١ ص ٢٢٩.

واستدل المالكية وأبو يوسف من الحنفية على أن الاختكار يكون في كل ما تدعو إليه حاجة الناس ويتضررون من حبسه بعموم الأحاديث التي تنهى عن الاختكار؛ ولأن هذا مما تدعو الحاجة إليه لمصالح الناس فوجب أن يمنع من إدخال المضرة عليهم باحتكاره كالطعام^(١).

وأما ما ذهب إليه محمد بن الحسن في قوله الثاني بأن الاختكار يكون في القوت والثياب فقد استدل على ذلك: بأن كلا منهما من الحاجات الضرورية^(٢).

الرأى الرابع:

يبدو لى من خلال ما سبق أن الرأى الرابع هو ما ذهب إليه المالكية وأبو يوسف من الحنفية من القول: بأن الاختكار يكون في كل ما تدعو إليه الحاجة والضرورة ويتضرر الناس من حبسه وذلك استنادا إلى الأحاديث العامة التي لم تفرق في تحريم الاختكار بين الطعام وبين غيره من السلع، والتصريح بلفظ الطعام في أحاديث أخرى لا يمنع ذلك العموم؛ لأن ذلك من التخصيص على بعض أفراد العام؛ ولأن الضرر الذى يصيب الناس من جراء الاختكار لا يقف عند حد الأقوات أو الغذاء فقط فقد نكون بصدد احتكار سلعة ضرورية أخرى كالدواء واللباس وغير ذلك مما يترتب على احتكاره من أضرار.

قال الشوكانى بعد أن أورد جملة من الأحاديث التي تنهى عن الاختكار : " وهذا يدل على تحريم الاختكار لكل ما تدعو إليه حاجة

(١) المنتقى للباجى ج ٥ ص ١٦، البناية فى شرح الهداية للعيني ج ٩ ص ٣٤٤.

(٢) الموسوعة الفقهية الكويتية ج ٢ ص ٩٣ نقلا عن الجامع الصغير.

الناس، ويؤيد هذا الحديث: "من دخل في شئ من أسعار المسلمين ليغليه عليهم كان حقا على الله أن يقعده بعظم من النار يوم القيامة"^(١).
فإنه يعم كل ما له سعر وأيضاً إذا كانت العلة الإضرار بالمسلمين فهو يشمل كل ما يتضررون باحتكاره وتدعو حاجتهم إليه، وإن كان التضرر باحتكار الطعام أكثر لمزيد الحاجة إليه^(٢).

(١) الحديث أخرجه أحمد عن معقل بن يسار ورجاله رجال الصحيح ورواه الطبراني في الكبير والأوسط إلا أنه قال: "كان حقا على الله أن يقذفه في معظم من النار" ورواه الحاكم بلفظ: من دخل في شئ من أسعار المسلمين ليغلي عليهم كان حقا على الله أن يقذفه في معظم جهنم، رأسه أسفله".

انظر: مجمع الزائد ج ٤ ص ١٠٤، المستدرک علی الصحيحین للحاکم ج ٢ ص ١٢ وما بعدها.

(٢) السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار للشوكانى ج ٣ ص ٨٥ مطبعة وزارة الأوقاف بجمهورية مصر العربية .

المطلب الثاني

الطعام الذي يحرم اختكاره

مما سبق يتضح لى أن الاختكار يكون فى كل ما تدعو إليه الحاجة والضرورة ويتضرر الناس من حبسه فىشمل الطعام، والدواء، والمسكن، والملبس، وغير ذلك مما يحتاجه الناس. والآن نبحث أنواع الطعام الذى يحرم اختكاره. والطعام لغة:

اسم جامع لكل ما يؤكل يقال: طعم يطعم طعاما فهو طاعم إذا أكل أو ذاق، قال تعالى: ﴿فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا﴾^(١) وقال أيضا: ﴿إِنَّ اللَّهَ مَبْتَلِكُمْ بَنَهر فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي﴾^(٢) أى من لم يذقه، والجمع أطعمة.

وأهل الحجاز إذا أطلقوا لفظ طعام عنوا به البر خاصة^(٣). هذا وقد اختلف الفقهاء فى أجناس الطعام الذى يحرم اختكاره على النحو التالى :-

فيرى أبو حنيفة ومحمد بن الحسن أن الطعام الذى لا يجوز اختكاره هو ما كان قوتا لآدمى أو للبهائم كالحنطة، والشعير، والتمر والقت؛ لأن هذه الأشياء هى التى يقع فيها الضرر غالبا^(٤).

(١) سورة الأحزاب من الآية: ٥٣.

(٢) سورة البقرة من الآية: ٢٤٩.

(٣) لسان العرب لابن منظور ج ٤ ص ٢٦٧٣، مختار الصحاح للرازى ص ١٦٥.

(٤) البناية شرح الهداية ج ٩ ص ٣٤٤، مجمع الأنهر فى شرح ملتقى الأبحر ج ٢ ص ٥٤٧.

ويرى الشافعية والحنابلة أن الاحتكار المحرم لا يعم جميع الأطعمة فما كان قوتا لآدمي كالذرة والأرز، والتمر، والزبيب انصرف النهى إليه، وما ليس بقوت كالإدام، والخلوى، والعسل، والزيت، وأعلاف البهائم فليس فيهما احتكار محرم؛ لأن هذه الأشياء مما لا تعم الحاجة إليها فأشبهت الثياب والحيوانات^(١).

وقد توسع فقهاء المالكية وأبو يوسف من الحنفية في تحديد الجنس الذي يحرم احتكاره من الطعام، وقالوا: إن الحكرة تكون في كل شيء من طعام وإدام وغير ذلك؛ لأن حقيقة الضرر موجودة في كل شيء، ولعموم النهى أيضا^(٢).

وهذا الرأي هو الأرجح؛ لأن الحنطة والشعير والتمر ليس هو كل ما يحتاجه الناس من الطعام؛ ولأن هذه الأنواع لا تعد غذاء كاملا وصحيحا للإنسان فلا يجوز قصر الاحتكار المحرم عليها، ومن هنا أرجح رأي المالكية وقول الإمام أبي يوسف من أن الاحتكار يكون في كل شيء من طعام وإدام.

والله أعلم بالصواب

(١) مغنى المحتاج ج ٢ ص ٣٨، نهاية المحتاج ج ٤ ص ٢٧٢، وما بعدها المغنى

والشرح الكبير ج ٤ ص ٥١١، كشف القناع ج ٣ ص ١٨٧.

(٢) مواهب الجليل ج ٤ ص ٢٢٧، البناءة في شرح الهداية ج ٩ ص ٣٤٤.

المطلب الثالث

الوقت الذي يحرم فيه الاحتكار

ثبت مما تقدم أن الاحتكار المحرم لا يقتصر على الحنطة،
والشعير، والتمر، بل يشمل كل أنواع الطعام، فهل احتكار هذه الأنواع
ممنوع مطلقاً في جميع الأوقات؟ أم أنه ممنوع في وقت الضرورة
والضيق فقط؟

اتفق الفقهاء على أن احتكار الطعام وغيره من السلع لا يجوز
حال الضرورة والضيق^(١).

وأما في حال الرخاء والسعة فقد اختلف الفقهاء في ذلك على
رأيتين:

الرأى الأول:

ذهب الإمام مالك فيما رواه عنه ابن حبيب عن مطرف وابن
الماجشون إلى أن احتكار الطعام يمنع في كل وقت وذلك أخذاً
بعموم النهي^(٢).

(١) الهداية مع تكملة الفتح ج ١٠ ص ٥٨، المنتقى للباجي ج ٥ ص ١٦، تكملة
المجموع شرح المذهب للمطيعي ج ١٢ ص ١٢٥، وما بعدها، أحياء علوم الدين للغزالي
ج ٢ ص ٧٣، المغنى والشرح الكبير لابن قدامة ج ٤ ص ٥١١، المحلى بالآثار لابن
حزم ج ٧ ص ٥٧٢.

(٢) المنتقى للباجي ج ٥ ص ١٦.

الرأى الثانى :

ذهب عامة الفقهاء ومنهم الإمام مالك فيما رواه ابن القاسم إلى أن وقت الرخاء والسعة لا يمنع فيها من احتكار شئ من الأشياء؛ لعدم الضرر فى ذلك، بل أن ابن حزم قد اعتبر ذلك من قبيل البر والإحسان؛ لأن الجلابين إذا باعوا بضاعتهم أكثروا من جلب السلع، وإذا كسدت تجارتهم ولم يجدوا لها بيعاً تركوا استيراد وجلب البضائع فيضر بذلك المسلمين^(١).

وهذا الرأى هو الراجح؛ لأن حبس السلع فى وقت الرخاء والسعة لا يترتب عليه ضرر بالمستهلكين، وإذا لم يترتب عليه ضرر فليس لمنعه معنى .

والله أعلم بالصواب

(١) المراجع السابقة فى نفس المواضع المشار إليها .

المطلب الرابع

شروط الاحتكار المحرم

تبين لى مما تقدم أن الاحتكار محرم بأدلة صريحة حاسمة، وأنه يشمل القوت وغيره مما يحتاجه الناس من الدواء، والثياب، والوقود، ومواد البناء، وغير ذلك.

وتبين — أيضا — أن الاحتكار لا يكون له معنى إلا إذا كان فى وقت الضرورة والضيق دون وقت الرخاء والسعة.

بيد أنه لا بد هنا من الوقوف على شروط الاحتكار المحرم، والصور التى تدخل فى نطاقه، والتى لا تدخل بسبب اختلال أحد الشروط التى نص عليها الفقهاء، وهو الأمر الذى يحتاج إلى بحث هذه الشروط لبيان ما يعد احتكارا من هذه الصور وما لا يعد، وهذه الشروط هى:

الشرط الأول:

أن يملك المحتكر السلعة بطريق الشراء من نفس الإقليم الذى ظهرت فيه الضائقة.

وبناء على ذلك لو جلب شيئا، أو أدخل من غلته شيئا فادخره لم يكن محتكرا وهذا هو رأى جمهور الفقهاء^(١).

(١) بدائع الصنائع ج ٥ ص ١٩٢، وما بعدها، تكملة البحر الرائق ج ٨ ص ٣٧٠، المنقى للباغى ج ٥ ص ١٦، قوانين الأحكام الشرعية لابن جزى ص ٢٥٨، ط عالم الفكر، المذهب ج ١ ص ٢٢٩، روضة الطالبين ج ٣ ص ١٣٠، المغنى والشرح الكبير ج ٤ ص ٥١٠، وما بعدها، كشاف القناع ج ٣ ص ١٨٧.

وروى عن أبي يوسف أن من حبس غلة أرضه، أو ما جلبه من بلد آخر فإنه يكون محتكراً^(١).

الأدلة

استدل الجمهور على أن حبس ما جلبه، أو ما زرعه ليس باحتكار بالسنة والمعقول.
السنة:

بما روى عن النبي ﷺ أنه قال: "الجالب مرزوق".

وجه الدلالة:

أن هذا الشخص جالب ، والجالب لا يعد محتكراً، بل أنه مرزوق كما بشره النبي ﷺ^(٢).

المعقول:

أ- أن حرمة الاحتكار بحبس المشتري في المصر لتعلق حق العامة به فيصير ظالماً بمنع حقهم ولم يوجد ذلك في المشتري خارج المصر من مكان بعيد؛ لأنه متى اشتراه ولم يتعلق به حق أهل المصر فلا يتحقق الظلم.

ب- أن ما جلبه أو ما زرعه يعد خالص حقه فلم يتعلق به حق العامة فلا يكون احتكراً^(٣).

(١) بدائع الصنائع ج ٥ ص ١٩٢.

(٢) المرجع السابق ج ٥ ص ١٩٣.

(٣) تكملة البحر الرائق ج ٨ ص ٣٧٠، تكملة فتح القدير ج ١٠ ص ٥٨.

ج- أن الجالب لا يضيق على أحد ولا يضر به بل ينتفع، فإن الناس إذا علموا عنده طعاما معدا للبيع كان ذلك أطيب لقلوبهم من عدمه^(١). واستدل أبو يوسف على أن من حبس غلة أرضه أو ما جلبه من بلد آخر فإنه يكون محتكرا بقوله ﷺ " الجالب مرزوق والمحتكر ملعون " حيث ورد لفظ اللعن مطلقا فيشمل أيضا من زرع، أو جلب وحبس السلعة عن الأسواق^(٢).

واستدل أيضا من جهة المعقول : بأن كراهة الاختكار بالشراء والامتناع عن البيع لمكان الإضرار بالعامّة وقد وجد هنا فيكون هذا الحبس احتكرا^(٣).

الرأى الراجح:

نرى ترجيح ما ذهب إليه جمهور الفقهاء من القول: بأن من حبس غلة أرضه أو ما جلبه من بلد آخر لا يعتبر محتكرا بشرط أن لا يضيق على أحد؛ لأن هذا الجلب أو الاستيراد بالتعبير المعاصر لو اعتبر احتكرا ما أقدم أحد على ذلك وعندئذ ستزداد المشكلة تعقيدا؛ ولأن من حبس غلة أرضه فهو خالص حقه لا يتعلق به حق أحد فلا يكون محتكرا، لكن من الأفضل أن لا يفعل ذلك ويبيع كما ذكر الكاساني في البدائع لأن هذا الحبس قد يترتب عليه ضرر بالمسلمين ولا

(١) المغنى والشرح الكبير ج ٤ ص ٥١٠، وما بعدها.

(٢) تكملة فتح القدير ج ١٠ ص ٥٨، البنائة شرح الهداية ج ٩ ص ٣٤٧.

(٣) بدائع الصنائع ج ٥ ص ١٩٢.

سيما في أوقات الضرورة والشدة^(١)، ومن ثم فإن ترك هذا الحبس أو الادخار أفضل وأولى .

هل يجبر الحالب ومن حبس غلة أرضه على البيع؟

من حبس غلة أرضه أو ما جلبه من بلد آخر يجبر على البيع إن اضطر الناس إلى ذلك، جاء في تكملة ابن عابدين بخصوص هذه المسألة: " وهل يجبر على بيعه؟ الظاهر نعم إن اضطر الناس إليه "^(٢). وجاء في حاشية الرهوني نقلا عن ابن رشد: " وإذا وقعت الشدة أمر أهل الطعام بإخراجه مطلقا ولو كان جالبا له، أو كان من زراعته "^(٣).

ولم أقف على نص لفقهاء الشافعية والحنابلة بخصوص هذه المسألة إلا أن ما صرحوا به من أن المحتكر يجبر على البيع كما يبيع الناس دفعا للضرر^(٤)، فالظاهر أنهم يرون جبر المستورد ومن حبس غله أرضه على البيع إن اضطر إلى الناس إلى ذلك دفعا للضرر .

(١) بدائع الصنائع ج ٥ ص ١٩٣ .

(٢) تكملة ابن عابدين ج ٢ ص ٧١٩ .

(٣) حاشية الرهوني ج ٥ ص ١١ وما بعدها، وراجع أيضا الناج والإكليل للمواق ج ٤ ص ٣٨٠ .

(٤) نهاية المحتاج ج ٣ ص ٤٧٢، كشف القناع ج ٣ ص ١٨٨، للمبدع ج ٤ ص ٤٨ .

الشرط الثانى :

أن يكون المحتكر متربصا به الغلاء، أى يريد به ارتفاع الأسعار^(١) ويدل على ذلك ما روى عن أبى هريرة أن النبى ﷺ قال: من احتكر حكرة يريد أن يغلى بها على المسلمين فهو خاطئ " وزاد الحاكم: وقد برئت منه ذمة الله"^(٢).

وقوله ﷺ: " من دخل فى شئ من أسعار المسلمين ليغليه عليهم كان حقا على الله أن يقعه بعظم من النار"^(٣).

وبناء على ذلك: فإن التاجر الذى لديه مخزون من السلعة قبل الأزمة ولم يقصد التحكم فى السعر فلا يعتبر محتكرا، وكذلك الحال لو قصد بالتخزين توفير السلعة فى وقت عدم إنتاجها كما هو الحال فى كثير من السلع الزراعية لا يعد ذلك احتكارا بشرط طرح السلعة فى الأسواق عندما يحتاجها الناس.

ولو انفردت الدولة بإنتاج وتوزيع سلعة معينة بقصد الحماية من جشع الأفراد أو لتحقيق العدالة الاجتماعية، فلا تدخل هذا الصورة فى

(١) حاشية سعد جلى بهامش فتح القدير ج ١٠ ص ٥٨، المتقى ج ٥ ص ١٥، تكملة المجموع ج ١٢ ص ١٢٥، كشف القناع ج ٣ ص ١٨٧، الروض للنفسير ج ٣ ص ٥٨٧، شرح كتاب النيل ج ٨ ص ١٧٧.

(٢) الحديث رواه أحمد وأحمد والحاكم، قال الذهبى فى التلخيص: فيه اسحاق العسلى كان يسرق الحديث، وقال فى المذهب : حديث منكر.

انظر: المستدرک على الصحيحين للحاكم ج ٢ ص ١٢، فيض القدير للمناوى ج ٦ ص ٣٥.

(٣) قد سبق تخريج هذا الحديث.

الاختكار الآثم، ومن ثم فإن الاختكار لا يعد آثماً إلا إذا كان بقصد اغلاء السعر^(١).

الشرط الثالث:

أن يكون الشيء المحتكر مما يحتاج إليه الناس؛ لأن ادخار ما لا حاجة للناس إليه لا يضر بهم، إلا إذا كان فعله لذلك يفضي إلى الغلاء فإنه يتناوله قوله ﷺ: "من دخل في شيء من أسعار المسلمين ليغليه عليهم" ولذلك وجدنا بعض الأحاديث الواردة في باب الاختكار تركز على الطعام وهو كما نعلم سلعة ضرورية لا يستغنى عنها أحد^(٢).

الشرط الرابع:

أن يكون الشيء المحتكر فاضلاً عن كفايته وكفاية من يعولهم لمدة سنة كاملة ويدل على ذلك ما روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ كان يبيع نخل بنى النضير ويحبس لأهله قوت سنتهم^(٣).

وبناء على ذلك: لو قصد الشخص بالتخزين تأمين حاجات نفسه وعياله ولم يقصد الربح فإنه لا يعد محتكراً.

(١) مبادئ الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي د./ ربيع محمود الروبي ص ٣٤٦، وما بعدها - مكتب إتش للآلات الكاتبة وطباعة الأوفست القاهرة ١٩٨٣ م. - ١٤٠٣ هـ.

(٢) البحر الزخار ج ٤ ص ٣١٩، السيل الجرار ج ٣ ص ٨٥، الروض النضير ج ٣ ص ٣٠٨.

(٣) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه

انظر: صحيح البخاري مع الفتح ج ١٥ ص ١٥٥.

الشرط الخامس:

أن يكون الشراء فى وقت الغلاء للتجارة ويحبسه ليغلو ثمنه، وأما إذا اشترى فى وقت الرخص وادخره فليس باحتكار ولا تحريم فيه، وهذا الشرط قد نص عليه فقهاء الشافعية^(١).

الشرط السادس:

أن يكون الحبس لمدة معينة، ولم ينص على ذلك سوى فقهاء الحنفية والإمامية، والإباضية، وقد اختلفوا فى تحديد هذه المدة، فقد جاء فى الهداية للمرغينانى: "ثم المدة إذا قصرت لا يكون احتكاراً لعدم الضرر، وإذا طالت يكون احتكاراً مكروهاً لتحقيق الضرر، ثم قيل: هى مقدرة بأربعين يوماً لقول النبى ﷺ: "من احتكر طعاماً أربعين ليلة فقد برئ من الله وبرى الله منه" وقيل: بالشهر؛ لأن ما دونه قليل عاجل، والشهر وما فوقه كثير آجل.. ويقع التفاوت فى المأثم بين أن يتربص العسرة وبين أن يتربص القحط والعياذ بالله، وقيل: المدة للمعاقبة فى الدنيا، وأما الإثم - أى الأخرى فيتحقق - وإن قلت المدة"^(٢).

(١) المذهب للشيرازى ج ١ ص ٢٩٩، روضة الطالبين للنووى ج ٣ ص ١٣٠، تكملة المجموع للمطيعى ج ٢ ص ١٢٦.

(٢) الهداية مع البنائة ج ٩ ص ٣٤٥، وما بعدها، وراجع أيضاً فى ذلك تكملة ابن عابدين ج ٦ ص ٧١٨.

وجاء في المختصر النافع في فقه الإمامية : " وقيل : أن تستبقيّة في الرخص أربعين يوما، وفي الغلاء ثلاثة"(١).

وجاء في شرح كتاب النيل وشفاء العليل : " فلو اشتراه لينتظر به الغلاء يوما أو نصف يوم أو ثلثه أو ساعة أو أقل أو أكثر لكان محتكرا ولا حد لذلك، وقيل : يحد بثلاثة أيام فيجوز ادخاره ليومين أو يوم، وقيل : يحد بأربعين يوما فيجوز ادخاره لما دونها، لقوله ﷺ : " من احتكر على المسلمين طعامهم أربعين ليلة... .. " (٢).

ونرى أن الرأي الراجح هو ما ذكره الكاساني في البدائع : " أن قليل مدة الحبس وكثيرها سواء في حق الحرمة؛ لتحقيق الظلم"(٣)؛ ولأن التحديد بالأربعين كما جاء في الحديث قد جرى مجرى الغالب من أن الغلاء يظهر لأربعين يوما فأكثر، أو أن المقصود من الحديث التغليظ على من حبس الطعام أربعين يوما، وليس المقصود تحديد مدة الاختكار، إذ أن الضرر يتحقق بمجرد حبس السلع عن البيع. احتكار الصنف والعمل:

إن الاختكار ليس قاصرا على الصور التي ذكرناها — أنفا — من خلال بحث الشروط التي يتحقق بها الاختكار، بل يشمل — أيضا — كل ما يكون في معناه مثل احتكار الصنف والعمل.

(١) المختصر النافع ص ١٤٤.

(٢) شرح كتاب النيل وشفاء العليل ج ٨ ص ١٧٧، وما بعدها.

(٣) بدائع الصنائع للكاساني ج ٥ ص ١٩٣.

احتكار الصنف:

وقد بين صفة ذلك ابن القيم فقال: "أن يلزم أن لا يبيع الطعام أو غيره من الأصناف إلا ناس معروفون، فلا تباع تلك السلع إلا لهم، ثم يبيعونها هم بما يريدون، فلو باع غيرهم ذلك منع وعوقب، فهذا من البغى فى الأرض والفساد والظلم، وهؤلاء يجب التسعير عليهم، وأن لا يبيعوا إلا بقيمة المثل، ولا يشتروا إلا بقيمة المثل، بلا تردد فى ذلك عند أحد من العلماء"^(١).

احتكار العمل:

وقد صور ابن القيم ذلك بقوله: "منع غير واحد من العلماء — كأبى حنيفة وأصحابه — القسامين الذى يقسمون العقار وغيره بالأجرة: أن يشتركوا، فإنهم إذا اشتركوا والناس محتاجون إليهم أغلوا عليهم الأجرة.

وكذلك ينبغى لوالى الحسبة، أن يمنع مغسلى الموتى والحمالين لهم من الاشتراك؛ لما فى ذلك من اغلاء الأجرة عليهم، وكذلك كل طائفة يحتاج الناس إلى منافعهم"^(٢).

ويتضح مما تقدم ما يلى :

١- أن من منع غيره أن يبيع ذلك الصنف أو النوع أو يشتريه فلا تباع السلع إلا لأشخاص معينين ثم يبيعواهم بما شاعوا، أو يشتروا

(١) الطرق الحكيمة فى السياسة الشرعية لابن القيم ص ٢٤٥ — ط دار الكتب العلمية — بيروت — لبنان.

(٢) المرجع السابق ص ٢٤٦.

بما شاعوا كان ذلك المنع ظلماً للبائعين الذين يريدون بيع تلك السلع، وظلماً للمشتريين منهم أيضاً، وهذا المنع يعد في معنى الاحتكار، ولذلك يجب على الحاكم أن يسعر على هؤلاء الأشخاص وأن لا يبيعوا إلا بقيمة المثل، وفي تقديرى الشخصى إذا لم تفلح عقوبة التسعير فى ردع هؤلاء الأشخاص فيجب على الشرطة الموكلة بالتموين أن تمنع هؤلاء الأشخاص من دخول الأسواق؛ لأن إقرارهم على ذلك معاونة لهم على الظلم والعدوان وقد قال الله تبارك وتعالى : ﴿وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان﴾^(١). ولا ريب أن هذا من البغى فى الأرض والظلم والعدوان .

٢- أن أرباب الصناعات المختلفة من الفلاحين ، والنساجين والخياطين، والمهندسين، والأطباء وغيرهم إذا أغلوا الأجرة عن طريق الاشتراك أو الاتفاق، أو التواطؤ مع بعضهم، فإن ذلك يعد من قبيل الاحتكار المحرم؛ لما فى ذلك من إلحاق الضرر بالناس؛ ولذلك يجوز لولى الأمر فى هذه الحالة أن يقدر لهم أجرة المثل.

(١) سورة المائدة من الآية: ٢.

المبحث الخامس

حكم ادخار الأقوات الضرورية

قبل أن نبين حكم ادخار الأقوات الضرورية، ينبغي علينا أن نعرف الادخار؛ لأن الحكم عن الشيء فرع عن تصوره، ولا يكون الحكم صحيحاً إلا إذا كان التصور صحيحاً أيضاً، إذ لا تصديق بلا تصور. تعريف الادخار في اللغة:

أصل كلمة ادخار في اللغة: ادتخار، وهو افتعال من الذخر، فأدغمت الذال التاء دالا مشددة تسهلاً على النطق فصارت الكلمة ادخار، ومعنى ادخر الشيء: جمعه وحفظه لوقت الحاجة إليه^(١). ويراد به عند الفقهاء:

الحبس للقوت وغيره مما يحتاج إليه الناس.

وهو بهذا المعنى يرادف المعنى اللغوي .

حكم ادخار القوت وغيره مما يحتاج إليه الناس:

اتفق الفقهاء على جواز الادخار في الجملة بشرط أن لا ينوى به التجارة، قال ابن رسلان في شرح السنن: "ولا خلاف في أن ما يدخره الإنسان من قوت وما يحتاجون إليه من سمن وعسل وغير ذلك جائز لا بأس به"^(٢).

(١) لسان العرب لابن منظور ج ٣ ص ١٤٩٠.

(٢) تكملة المجموع للمطيمي ج ١٢ - ١٢٤، نيل الأوطار للشوكاني ج ٥ ص ٢٦٢.

ويدل على جواز الادخار ما ثبت أن النبي ﷺ كما يبيع نخل بنى
النضير ويحبس لأهله قوت سنتهم^(١).
وهل يجوز الادخار فيما زاد على السنة :
اختلف الفقهاء فى ذلك:

فيرى جمهور الفقهاء المالكية والحنابلة والظاهرية، وهو الأوجه
عند الشافعية أنه يجوز الادخار مطلقا بدون تقييد بمدة معينة^(٢).
واستدلوا على ذلك بأن النبي ﷺ قد حبس قوت أهله سنة ولم يمنع
من أكثر فصح أن إمساك ما لا بد منه مباح والشراء مباح أيضا^(٣).
ويرى الشافعية فى وجه آخر: أنه يكره ادخار ما فضل عن كفايته
لمدة سنة وذلك اتباعا للخبر الوارد فى ذلك^(٤).

وما ذهب إليه جمهور الفقهاء فى ذلك هو الرأى الراجح؛ لأن
التقييد بالسنة كما ذكر ابن حجر العسقلانى فى الفتح إنما جاء لضرورة
الواقع؛ لأن الذى كان يدخر لم يكن يحصل إلا من السنة إلى السنة؛ لأنه
كان إما تمرا، وإما شعيرا، فلو قدر أن شيئا مما يدخر كان لا يحصل
إلا من سنتين إلى سنتين لاقتضى الحال جواز الادخار لأجل ذلك^(٥).

(١) الحديث قد مر تخريجه ص ٢٢٣.

(٢) مواهب الجليل للحطاب ج ٢ ص ٢٢٧، كشاف القناع للبهوتى ج ٣ ص ١٨٨،

المحلى لابن حزم ج ٧ ص ٥٧٣، نهاية المحتاج للرملى ج ٣ ص ٤٧٢.

(٣) المحلى لابن حزم ج ٧ ص ٥٧٣.

(٤) نهاية المحتاج ج ٣ ص ٤٧٢، حاشية الشيخ سليمان - الجمل على شرح المنهج ج ٣

ص ٩٣.

(٥) فتح البارى بشرح صحيح البخارى ج ١٥ ص ١٥٦.

حكم ادخار القوت لمن يشتريه من السوق:

اختلف الفقهاء فى جواز ادخار القوت لمن يشتريه من السوق ونترك الخطاب فى مواهب الجليل يتحدث عن هذا الخلاف فيقول: "وأما إذا اشترى من السوق فأجازه قوم، ومنعه آخرون إذا أضر بالناس. ونقله النووى عن القاضى عياض فى الاشتراء من السوق وأنه إن كان فى وقت ضيق الطعام فلا يجوز بل يشتري ما لا يضيق على المسلمين كقوت أيام أو أشهر، وإن كان فى وقت سعة اشترى قوت سنة كذا نقل القاضى هذا التفصيل عن أكثر العلماء، وعن قوم بإباحته مطلقاً"^(١).

ويتنضم مما تقدم:

أن الخلاف المذكور بين العلماء إذا كان الشراء فى حال الرخاء والسعة، وأما إذا كان الشراء فى حال الضيق فلا يجوز الادخار أصلاً إرفاقاً بالناس وحتى لا يؤثر ذلك على الأسعار.

حكم جبر المدخر على بذل ما ادخره فى وقت الضرورة والشدة:

اتفق الفقهاء على أن من ادخر شيئاً من الأقوات الضرورية لنفسه أو لعياله ولم يكن محتاجاً إليه حالاً واضطر إليه أحد غيره لزمه بذله للمضطر بقيمته؛ لأنه يتعلق به إحياء نفس معصوم فلزمه بذله إليه^(٢).

(١) مواهب الجليل للخطاب ج ٤ ص ٢٢٨.

(٢) الاختيار لتعليل المختار ج ٤ ص ١٧١ ط حاشية الدسوقي ج ٢ ص ١١٢، ط دار

إحياء الكتب العربية أسنى المطالب شرح روضة الطالب ج ١ ص ٥٧٢، كشف القناع

ج ٦ ص ١٩٨، الطرق الحكيمة ص ٢٦٢.

وأما إذا كان محتاجا إلى الشيء المدخر حالا كما إذا اشتدت المخصصة في سنة المجاعة وأصابته الضرورة خلقا كبيرا، وكان عند بعض الناس قدر كفايته وكافية عياله لم يلزم بذله للمضطرين؛ لأن الضرر لا يزال بالضرر^(١).

ادخار الدولة للأقوات والسلم الضرورية :

يجب على الدولة أن تدخر من الأقوات والسلع الضرورية لما يلحق بالمسلمين من حوادث وأزمات؛ لأن ذلك مما تقتضيه المصلحة، ففي ذلك إبقاء لحياة المسلمين .

ويمكن أن نستدل لذلك بما جاء في سورة يوسف مع ملك مصر قال الله تعالى : ﴿ يوسف أيها الصديق افتنا في سبع بقرات سمان يأكلهن سبع عجاف وسبع سنبلات خضر وأخر يابسات لعلى أرجع إلى الناس لعلهم يعلمون * قال تزرعون سبع سنين دأبا فما حصدتم فذروه في سنبله إلا قليلا مما تأكلون * ثم يأتي من بعد ذلك سبع شداد يأكلن ما قدمتم لهن إلا قليلا مما تحصنون ﴾ (٢).

(١) كشف القناع للبهوتي ج ٦ ص ٢٠٠، وانظر أيضا المراجع السابقة في نفس المواضع المشار إليها.

(٢) سورة يوسف الآيات : ٤٦ - ٤٨ .

فقد قص الله ﷻ علينا ذلك من غير تكير، وما قصه الله ﷻ عن الأمم الماضية بلا إنكار يكون شرعا لنا ما دام لم يظهر في شرعنا ما ينسخه أو يخالفه.

قال القرطبي بعد أن ذكر معاني هذه الآيات : " هذا يدل على جواز احتكار - أى إدخار - الطعام إلى وقت الحاجة" (١).

(١) تفسير القرطبي ج ٩ ص ٢١٠.

الفصل الثانى

الوسائل الشرعية لعلاج ظاهرة الاختكار

مَهَيَّنَا

من المعلوم أن موارد الأحكام قسمان: مقاصد وهى الأمور المكونة للمصالح والمفاسد، ووسائل وهى الطرق الشرعية المفضية إليها، وحكمها حكم ما أفضت إليه من تحليل أو تحريم^(١).

ولا ريب أن منع الاختكار يحقق مصلحة عامة للمسلمين ويدفع عنهم مفسدة.

وإذا نظرنا فى الأحكام المتعلقة بالاختكار نجد أن الإسلام يحرم الاختكار ويتوعد عليه بالعذاب الأليم فى الدنيا والآخرة، ويخص بشدة على جلب السلع والبضائع، وهذه ليست هى الوسيلة الوحيدة لمنع الاختكار بل هناك وسائل أخرى منها التسعير، وبيع مال المحتكر جبراً، والتعازير المختلفة التى يتخذها الحاكم بقصد الردع والزجر.

وعلى ضوء ما تقدم يمكن أن نقسم الوسائل التى يعالج بها الإسلام ظاهرة الاختكار فى المباحث التالية:-

المبحث الأول: الترهيب والترغيب.

المبحث الثانى : التسعير.

المبحث الثالث: بيع مال المحتكر جبراً.

المبحث الرابع : توقيع عقوبة تعزيرية على المحتكر.

(١) أصول الفقه للشيخ محمد أبو زهرة ص ٢٢٨.

المبحث الأول

الترهيب والترغيب

الترهيب :

حرم الإسلام الاختكار بنصوص قاطعة وتوعد عليه بالعذاب الأليم في الدنيا والآخرة لينبه بهذا الوعيد القلوب الغافلة ويحرك النفوس المؤمنة إلى المنافسة الشريفة في التجارة وجلب السلع التي يحتاجها الناس.

العذاب الدنيوي :

فقد روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: " من احتكر على المسلمين طعامهم ضربه الله بالجذام والإفلاس ".
ففي هذا الحديث وعيد شديد للمحتكرين في الدنيا بالضرب بالجذام والإفلاس نتيجة لأكلهم أموال الناس بغير حق وطمعهم في الغنى على حساب من يستحق العون والمساعدة.

العذاب الآخروي:

لم يقف الإسلام عند حد الوعيد بالعذاب الدنيوي لمن يحتكر أقوات الناس وحاجتهم الضرورية بل هدد الإسلام أيضاً بالعذاب الآخروي وفي ذلك يقول النبي ﷺ : " من دخل في شئ من أسعار المسلمين ليغليه عليهم كان حقا على الله أن يقعه بعظم من النار يوم القيامة".

وفي حديث ثان عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : " من احتكر الطعام أربعين يوماً فقد برئ من الله وبرئ الله منه".

فهذا إعلان للمحتكرين ببراءتهم من الله وبراءة الله منهم، وهذه البراءة لم يعلنها الله ﷻ إلا للمشركين^(١) قال تعالى: ﴿وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾^(٢).

الترغيب بجلب السلع والبضائع:

لم يقف الإسلام في معالجته للاحتكار عند التحذير والوعيد الشديد بل رغب بشدة في جلب للسلع والبضائع، واقترن هذا الترغيب بالمشاورة في الدنيا والآخرة فقد روى عن النبي ﷺ أنه قال: "من جلب طعاما فباعه بسعر يومه فكأنما تصدق به" وفي لفظ آخر "فكأنما أعتق رقبة"^(٣)؛ وروى عن النبي ﷺ أنه قال: "الجالب مرزوق والمحتكر ملعون".

والجالب هو الذي يشتري الطعام ويبيعه للناس فهو مرزوق؛ لأن الناس ينتفعون به فينال به بركة دعاء المسلمين، والمحتكر هو الذي يشتري للمنع فيضر بالناس^(٤).

وفي تصوري وتقديري الشخصي أن الجلب أو الاستيراد بالتعبير المعاصر يعتبر من أحسن الوسائل لعلاج ظاهرة الاحتكار؛ لأن في

(١) من توجيهات الإسلام للشيخ شلتوت ص ١٨١.

(٢) سورة التوبة من الآية: ٣.

(٣) الحديث أخرجه ابن مردويه في التفسير من حديث ابن مسعود بسند ضعيف انظر: المغنى عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الأحياء من الأخبار للحافظ العراقي بذييل أحياء علوم الدين للغزالي ج ٢ ص ٧٣.

(٤) البنائة في شرح الهداية للعيني ج ٩ ص ٣٤٢.

الجلب زيادة السلع المعروضة، وإذا زاد العرض نقص السعر وتختفى الأزمة نتيجة لذلك ولا يكون للاحتكار معنى.

وبناء على ذلك يمكننا أن نقرر: أنه يجب على الدولة في الضائقات أن تفتح باب الاستيراد؛ لأن الاحتكار ذريعة إلى التضيق على الناس وكما أن الاحتكار حرام لذلك، فالجلب أو الاستيراد واجب في وقت الضيق والشدّة؛ لأنه ذريعة إلى التوسعة، ولذا قال النبي ﷺ " الجالب مرزوق ".

وهكذا نجد أن الإسلام يحارب الاحتكار بتحريمه والتحذير الشديد منه ويحث بشدة على جلب البضائع حتى تختفى الأزمة من الأسواق.

المبحث الثاني

التسعير

تمهيد:

ثبت لنا مما سبق أن الإسلام حرم الاختكار وتوعد عليه بالعذاب الأليم في الدنيا والآخرة، وحض بشدة على جلب السلع والبضائع، إلا أن ذلك قد لا يكفي لعلاج هذه الظاهرة السيئة؛ لأن النفس أماراة بالسوء، وعليه تقتزن هذه الوسيلة بوسائل أخرى تساهم في علاج هذه المشكلة، ومن ذلك ما قرره بعض فقهاء الشريعة الإسلامية من جواز التسعير إذا كان التجار يحتكرون على المسلمين ويتعدون بالقيمة تعديا فاحشاً. ولكي يتضح هذا الأمر جلياً نبين معنى التسعير، وأنواعه، وحكم كل نوع وصفته، وما يتعلق به من المبيعات، وحكم البيع مع مخالفته، وما نحن نتحدث عن كل ذلك على هذا الترتيب.

تعريف التسعير:

التسعير لغة: تقدير السعر، يقال: سعر الشيء إذا قدر سعره^(١). وقد عرفه الشوكاني: بأن يأمر الحاكم أو نائبه أهل السوق أن لا يبيعوا أمتعتهم إلا بسعر كذا فيمنعوا من الزيادة عليه أو النقصان لمصلحة^(٢).

أنواع التسعير:

التسعير على نوعين:

(١) مختار الصحاح للرازي ص ١٢٦، لسان العرب لابن منظور ج ٣ ص ٢٠١٥.

(٢) نيل الأوطار للشوكاني ج ٥ ص ٢٦٠.

أحدهما:

أن يكون للناس سعر غالب وأراد بعضهم أن يبيع بأنقص منه.

وثانيهما:

أن يحدد الحاكم لأهل السوق سعر معين لا يجوز الزيادة عليه^(١).

ونبين فيما يلي حكم هذين النوعين :

النوع الأول

البيع بأنقص من السعر الغالب

إذا كان للناس سعر غالب وأراد بعض التجار أن يبيع بأنقص منه

فهل يمنع من النقصان أم لا ؟

يرى الإمام مالك أنه يمنع من ذلك.

واحتج بما رواه في الموطأ عن سعيد بن المسيب: "أن عمر بن

الخطاب مر بحاطب بن أبي بلتعة وهو يبيع زيبيا له بالسوق فقال له

عمر: إما أن تزيد في السعر ، وإما أن ترفع من سوقنا"^(٢).

ومعنى ذلك: أن حاطب بن أبي بلتعة كان يبيع دون سعر الناس

فأمره عمر أن يلحق بهذا السعر أو يقوم من السوق^(٣).

وقد عارض الإمام مالك في ذلك الشافعي وابن حزم فقالا: يجوز

لمن أتى السوق أن يبيع بأقل أو أكثر.

(١) المنتقى للباجي ج ٥ ص ١٧ وما بعدها.

(٢) الموطأ للإمام مالك بن أنس ج ٢ ص ٦٥١.

(٣) المنتقى للباجي ج ٥ ص ١٧.

وأما الشافعي فقد احتج بما رواه بإسناده عن عمر: "أنه مر بحاطب ابن أبي بلتعة بسوق المصلى وبين يديه غرارتان فيهما زبيب فسأله عن سعرهما فسعر له مدين بدرهم فقال عمر: لقد حدثت بعير مقبلة من الطائف تحمل زبيباً وهم يعتبرون سعرك فإما أن ترفع في السعر وإما أن تدخل زبيبك البيت فتبيعه كيف شئت فلما رجع عمر حاسب نفسه ثم أتى حاطباً في داره فقال له: إن الذي قلت لك ليس بعزيمة منى ولا قضاء إنما هو شيء أردت به الخير لأهل البلد فحيث شئت فبع وكيف شئت فبع"، قال الشافعي: وهذا الحديث مستقصى ليس بخلاف لما روى مالك، ولكنه روى بعض الحديث أو رواه من روى عنه وهذا أتى بأول الحديث وآخره وبه أقول؛ لأن الناس مسلطون على أموالهم ليس لأحد أن يأخذها ولا شيئاً منه بغير طيب أنفسهم إلا في الموضع التي تلزمهم وهذا ليس منها^(١).

وأما ابن حزم فقد رد على استدلال المالكية بحديث عمر بأنه لا حجة لهم فيه لوجوه:

- ١- أنه لا حجة في قول أحد دون قول النبي ﷺ .
- ٢- أن هذا الحديث لم يصح عن عمر؛ لأن سعيد بن المسيب لم يسمع عنه .

(١) الحاوي الكبير للماوردي ج ٥ ص ٤٠٧، تكملة المجموع ج ١٢ ص ١١٤.

٣- أنه لو صح لكانوا قد أخطأوا فيه على عمر، وتأولوه بما لا يجوز وإنما أراد عمر بقوله: إما أن تزيد في السعر، أن تبيع من المكاييل أكثر مما تبيع بهذا الثمن.

وقد جاء عن عمر مبينا في الخبر الذي رويناه من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب قال: وجد عمر حاطب بن أبي بلتعة يبيع الزبيب بالمدينة فقال: كيف تبيع يا حاطب؟ فقال: مدين، فقال عمر: تبتاعون بأبوابنا وأفنيئتنا، وأسواقنا، تقطعون في رقابنا، ثم تبيعون كيف شئتم، بع صاعاً، وإلا فلا تبع في أسواقنا وإلا فسيروا في الأرض ثم اجلبوا ثم بيعوا كيف شئتم.

فهذا خبر عمر مع حاطب في الزبيب كما يجب أن يظن بعمر، فإن قالوا: في هذا ضرر على أهل السوق؟

قلنا: هذا باطل، بل في قولكم أنتم الضرر على أهل البلد كلهم، وعلى المساكين، وعلى هذا المحسن إلى الناس، ولا ضرر في ذلك على أهل السوق؛ لأنهم إن شاعوا أن يرخصوا كما فعل هذا فليفعلوا وإلا فهم أملك بأموالهم كما هذا أملك بماله، والحجة القاطعة في هذا قوله تعالى: ﴿إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم﴾^(١).

وقوله تعالى: ﴿وأحل الله البيع﴾^(٢).

(١) سورة النساء من الآية: ٢٩.

(٢) سورة البقرة من الآية: ٢٧٥، وانظر: المحلى لابن حزم ج ٧ ص ٥٣٧، وما بعدها.

والرأى الراجح فى ذلك:

أن هذا يرجع تقديره لولى الأمر فإن رأى أن انقاص السعر بهذه الطريقة يفسد على أهل السوق بيعهم، ويؤدى إلى الشغب والمنازعة، وإلى احتكار قلة من التجار للسوق ليرفعوا السعر بعد ذلك فإنه يمنع منه ويأمر بالبيع بالسعر العادل الذى يحقق به مصلحة أهل السوق والناس جميعاً، وإن رأى أن انقاص السعر لا يؤدى إلى ذلك فإنه يترك الناس أحراراً فى بيعهم وشرائهم سواء باعوا بأقل أو أكثر.

النوع الثانى

تسعير السلعة بمبلغ معين لا يجوز الزيادة عليه

إذا حدد الحاكم للتجار سعراً معيناً لا يجوز تجاوزه فقد اختلف الفقهاء فى ذلك على ثلاثة آراء:

الرأى الأول: وهو لجمهور الفقهاء فقد قالوا: بأن التسعير محرم.

الرأى الثانى: ذهب بعض الفقهاء إلى أن التسعير جائز.

الرأى الثالث: يرى الحنفية أن التسعير مكروه إلا إذا تعلق به دفع الضرر عن العامة فإنه يجوز

الرأى الأول:

ذهب جمهور الفقهاء وهم الشافعية فى الصحيح، والحنابلة، والظاهرية، والإمام مالك فى رواية عنه، وبعض الزيدية، والإمامية فى

الأصح إلى أن التسعير محرم، وبه قال ابن عمر وسالم بن عبد الله والقاسم بن محمد^(١).

واستدل الجمهور على تحريم التسعير بالكتاب والسنة والمعقول:
الكتاب:

قال تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم﴾.
وجه الدلالة:

أن الله ﷻ نهى عباده المؤمنين أن يأكلوا أموالهم بينهم بالباطل وأباح لهم الربح من التجارة إذا كانت عن رضا، وإلزام صاحب السلعة أن يبيع بسهر معين لا يجوز الزيادة عليه ليس فيه رضا وطيب نفس فيكون من أكل أموال الناس بالباطل وهو منهي عنه.
السنة:

بما روى عن أبي هريرة ؓ: أن رجلاً جاء فقال: يا رسول الله سعر فقال: بل ادعوا ثم جاءه فقال: يا رسول الله سعر، فاقبل بل الله يخفض ويرفع وإنى لا أرجو أن ألقى الله وليس لأحد عندي مظلمة^(٢).

(١) روضة الطالبين ج ٣ ص ١٣١، مغنى المحتاج ج ٢ ص ٣٨، المغنى والشرح الكبير ج ٤ ص ٥٠٨، المحلى ج ٧ ص ٥٣٧، المنتقى ج ٥ ص ١٨، البحر الزخار ج ٤ ص ٣١٨، المختصر النافع ص ١٤٤.

(٢) الحديث: أخرجه أبو داود

انظر: سنن أبي داود ج ٣ ص ٢٧٢.

وبما روى عن أنس بن مالك قال: غلا السعر على عهد رسول الله ﷺ فقالوا: يا رسول الله لو سعرت؟ فقال: إن الله هو القابض الباسط الرازق المسعر، وإنني لأرجو أن ألقى الله ﷻ ولا يطلبني أحد بمظلمة ظلمتها إياه في دم ولا مال^(١).
وجه الدلالة من وجهين:

١- أن النبي ﷺ لم يسعر، وقد سأله بعض الصحابة ذلك ولم يستجب لهم، ولو جاز لأجابهم إليه^(٢).

٢- أن النبي ﷺ قد اعتبر التسعير مظلمة وإذا كان مظلمة فهو محرم^(٣).

ونوقش استدلال الجمهور:

بأن هذه قضية معينة، وليست لفظاً عاماً، وليس فيها أن أحداً امتنع من بيع ما يحتاج إليه الناس، ومن المعلوم أن الشيء إذا قل رغب الناس في المزايدة فيه، فإذا بذله صاحبه كما جرت به العادة، وتزايد فيه الناس، فهنا لا يسعر عليهم^(٤).

(١) الحديث: أخرجه أبو داود وابن ماجه والترمذى وقال: هذا حديث حسن صحيح.

انظر: سنن أبي داود ج ٣ ص ٢٧٢، سنن ابن ماجه ج ٢ ص ٧٤١، وما بعدها سنن، الترمذى ج ٣ ص ٥٩٦، وما بعدها.

(٢) المعنى والشرك الكبير ج ٤ ص ٥٠٨.

(٣) المصدر السابق فى نفس الموضع المشار إليه، نيل الأوطار ج ٥ ص ٢٦٠، سبل السلام ج ٣ ص ٨٢٤.

(٤) الطرق الحكمية فى السياسة الشرعية لابن القيم ص ٢٥٨.

بما روى عن النبي ﷺ أنه قال: " لا يحل مال مسلم إلا بطيب نفس منه"^(١).

وجه الدلالة :

أن اجبار الناس على بيع أموالهم بسعر معين ليس فيه رضا وطيب نفس، وكل ما يكون كذلك فإنه يكون محرماً للنهي عنه.

المعقول:

١- أن الناس مسيطرون على أموالهم، والتسعير حجر عليهم، والحاكم مأمور برعاية مصلحة المسلمين، وليس نظره في مصلحة المشتري برخص الثمن أولى من نظره في مصلحة البائع بتوفير الثمن، وإذا تقابل الأمران وجب تمكين الفريقين من الاجتهاد لأنفسهم فيجتهد المشتري في الاسترخاوص ويجتهد البائع في توفير الربح^(٢).

٢- أن التسعير يسبب الغلاء؛ لأن الجالبيين إذا بلغهم ذلك لم يقدموا بسلعهم بلدا يكرهون على بيعها فيه بغير ما يريدون، ومن عنده البضاعة يمتنع من بيعها ويكتمها ويطلبها أهل الحاجة إليها فلا يجدونها إلا قليلاً فيرفعون في ثمنها ليصلوا إليها فتغلو الأسعار

(١) الحديث: أخرجه الدارقطني .

انظر: سنن الدارقطني ج ٣ ص ٢٦ .

(٢) الحاوي الكبير للماوردي ج ٥ ص ٤٠٩، وما بعدها، نيل الأوطار للشوكاني ج ٥ ص

ويحصل الإضرار بالجانبين جانب المالك في منعهم من بيع أملاكهم وجانب المشتري في منعه من الوصول إلى غرضه فيكون حراماً^(١).
الرأى الثانى:

ذهب إليه مالك فى رواية أشهب عنه، وسعيد بن المسيب، وربيعه ابن عبد الرحمن، ويحيى بن سعيد الأنصارى، وبعض الزيدية، والإمامية فى غير الأصح إلى أن التسعير جائز، وبه قال الشافعية فى غير الصحيح فى وقت الغلاء دون الرخص^(٢).

واحتج أصحاب هذا الرأى على ذلك: بأن فى هذا مصلحة للناس بالمنع من اغلاء السعر عليهم، ولا يجبر الناس على البيع، وإنما يمنعون من البيع بغير السعر الذى يحدده ولى الأمر على حسب ما يرى من المصلحة فيه للبائع والمشتري^(٣).

الرأى الثالث:

ذهب الحنفية إلى أن التسعير مكروه إلا إذا تعلق به دفع الضرر عن العامة كما إذا كان التجار يحتكرون الطعام ويتعدون عن القيمة تعدياً فاحشاً وعجز الحاكم عن صيانة حقوق المسلمين إلا بالتسعير فحينئذ لا بأس به مشورة من أهل الرأى والبصيرة.

والمراد بالتعدى الفاحش: هو البيع بضعف القيمة.

(١) المغنى والشرح الكبير ج ٤ ص ٥٠٨.

(٢) المنتقى ج ٥ ص ١٨، البحر الزخار ج ٤ ص ٣١٨، المختصر النافع ص ١٤٤،

روضة الطالبين ج ٣ ص ١٣١.

(٣) المنتقى ج ٥ ص ١٨.

وقد استدل الحنفية على كراهة التسعير بنفس الأحاديث السابقة التي استدل بها الجمهور على تحريم التسعير حيث حملوا النهي الوارد في ذلك على الكراهة؛ ولأن الثمن حق البائع فكان إليه تقديره^(١).

الرأى الرابع:

بعد أن ذكرنا آراء الفقهاء في هذه المسألة فإنى أرى أن الأصل الذى تقرره النصوص الشرعية هو حرمة التسعير، إلا أنه يجب على الحاكم أن يفرض سعراً معيناً لا يجوز تجاوزه إذا اقتضت المصلحة ذلك، كما إذا وجد خلافاً واضحاً فى السوق والأسعار ناشئاً من عوامل مفتعلة من التجار كاستغلال حاجة الناس، والبيع بأثمان فاحشة وبضعف القيمة، واحتكارهم للسلع بقصد التحكم فى السعر فى وقت الحاجة والضرورة.

يقول ابن القيم : " وأما التسعير: فمنه ما هو ظلم محرم، ومنه ما هو عدل جائز".

فإذا تضمن ظلم الناس وإكراههم بغير حق على البيع بثمن لا يرضونه أو منعهم مما أباح الله لهم فهو حرام، وإذا تضمن العدل بين الناس، مثل إكراههم على ما يجب عليهم من المعاوضة بثمن المثل، ومنعهم مما يحرم عليهم من أخذ الزيادة على عوض المثل فهو جائز، بل واجب.

(١) البناية ج ٩ ص ٣٤٨ - ٣٥٠ ، بدائع الصنائع ج ٥ ص ١٩٣ ، البحر الرائق ج ٨ ص ٣٧٠ ، وما بعدها.

فأما القسم الأول: فمثل ما روى أنس قال : غلا السعر على عهد النبي ﷺ فقالوا : يا رسول الله، لو سعرت لنا؟ فقال: إن الله هو القابض الرازق، الباسط المسعر، وإنى لأرجو أن ألقى الله ولا يطالبني أحد بمظلمة ظلمتها إياه في دم ولا مال".

فإذا كان الناس يبيعون سلعهم على الوجه المعروف من غير ظلم منهم وقد ارتفع السعر — إما لقلة الشيء، وإما لكثرة الخلق — فهذا إلى الله، فالإزام للناس أن يبيعوا بقيمة بعينها : إكراه بغير حق.

وأما الثاني: " فمثل أن يمتنع أرباب السلع من بيعها، مع ضرورة الناس إليها^(١)، إلا بزيادة على القيمة المعروفة فهنا يجب عليهم بيعها بقيمة المثل، ولا معنى للتسعير إلا إلزامهم بقيمة المثل، والتسعير هاهنا إلزام بالعدل الذي ألزمهم الله به"^(٢).

ويقول ابن القيم في موضع آخر: " أن مصلحة الناس إذا لم تتم إلا بالتسعير: سعر عليهم تسعير عدل، لا وكس ولا شطط، وإذا اندفعت حاجتهم وقامت مصلحتهم بدونه لم يفعل"^(٣).

وهكذا نجد أن التسعير يعتبر وسيلة من وسائل معالجة الاختكار، ولازما لمحاربته، ولو طبق الحاكم التسعير بهذا المفهوم لكان أنجح وسيلة في قطع دابر الاختكار والمحتكرين.

(١) وهذا هو الاختكار .

(٢) الطرق الحكيمة لابن القيم ص ٢٤٤ وما بعدها.

(٣) المصدر السابق ص ٢٦٤.

صفة التسعير:

إذا كنا قد رجحنا القول بجواز التسعير إذا اقتضت مصلحة المسلمين ذلك، فما هي صفته عند من جوزه؟
قال ابن حبيب: "ينبغي للإمام أن يجمع وجوه أهل سوق ذلك الشيء، ويحضر غيرهم، استظهاراً على صدقهم فيسئلهم، كيف يشترون؟ وكيف يبيعون؟ فينازلهم إلى ما فيه لهم وللعمامة سداد حتى يرضوا به، ولا يجبرهم على التسعير، ولكن عن رضا.

قال أبو الوليد الباجي: ووجه ذلك: أن بهذا يتوصل إلى معرفة مصالح الباعة والمشتريين، ويجعل للباعة في ذلك من الربح ما يقوم بهم ولا يكون فيه إحفاف بالناس، وإذا سعر عليهم من غير رضا بما لا ربح لهم فيه أدى ذلك إلى فساد الأسعار، وإخفاء الأقوات، وإتلاف أموال الناس" (١).

ويظهر لنا من ذلك: أن ولي الأمر إذا سعر فإنه يتقيد في ذلك بمراعاة مصلحة البائعين والمشتريين وإحقاق العدل بينهما، فيعطى التجار قدرأ مجزياً من الربح ولا يجحف أيضاً بحقوق الناس.
وإذا فعل الحاكم ذلك فإن التسعير لا يكون فيه مظلمة، بل يكون فيه الخير والمصلحة للناس.

(١) انظر: المنتقى للباجي ج ٥ ص ١٩، وراجع أيضاً في ذلك: الطرق الحكيمة لابن القيم

ص ٢٥٨، تكملة المجموع ج ١٢ ص ١١٦.

ما يتعلق به التسعير من المبيعات:

ذكر ابن حبيب : أن التسعير يختص بالمكيل والموزون دون غيره فلا يمكن تسعيره.

وجه ذلك: أن المكيل والموزون مما يرجع إلى المثل فلذلك وجب أن يحمل الناس فيه على سعر واحد، وغير المكيل والموزون لا يرجع فيه إلى المثل وإنما يرجع فيه إلى القيمة ويكثر اختلاف الأغراض في أعيانه فلما لم يكن متماثلاً لم يصح أن يحمل الناس فيه على سعر واحد^(١).

وعند الحنفية التسعير يكون في القوتين لا غير، لكن إذا تعدى أرباب غير القوتين وظلموا على العامة فيسعر عليهم الحاكم وهذا بناء على ما قال أبو يوسف: من أن كل ما أضر بالعامة حبسه فهو احتكار. وإن قيل: إن هذا في الاحتكار لا في التسعير.

فإنه يجاب عن ذلك: بأن حكم التسعير في ذلك يؤخذ منه قياساً أو استنباطاً بطريق المفهوم^(٢).

وعند الشافعية في الوجه الذي يجوز فيه التسعير: أنه يكون في الأطعمة ويلحق بها علف الدواب على الأصح^(٣).

والذي أختاره في ذلك: أن التسعير يكون في القوتين وغيرهما رعاية لمصلحة الناس ودفع الضرر عنهم.

(١) المنتقى للباجي ج ٥ ص ١٨.

(٢) الدر المختار وحاشية ابن عابدين عليه ج ٦ ص ٧٢٠.

(٣) روضة الطالبين للنووي ج ٣ ص ١٣١.

حكم البيع مع مخالفة التسعير:

ثبت لنا مما سبق - بحسب ما رجناه - أن الحاكم يجوز له التسعير في القوتين وغيرهما، وإذا فعل ذلك، وخالف أحد التجار وباع بأكثر من الذى سعره، أجازة القاضى عند الحنفية، وهذا ظاهر عند أبى حنيفة؛ لأنه لا يرى الجبر على الحر، وفى إبطال بيعه حجر عليه، وكذا هو الظاهر عند محمد بن الحسن وأبى يوسف؛ لأنهما وإن رأيا الجبر، ولكن على حر معين أو قوم بأعيانهم، أما على قوم مجهولين فلا، وهاهنا كذلك^(١).

وعند المالكية : يمنع الناس من البيع بغير السعر الذى يحدده الإمام على حسب ما يرى من المصلحة للبائع والمشتري، ومن خالف أمره عاقبه وأخرجه من السوق^(٢). وعند الشافعية: إذا سعر الإمام عليه فخالف استحق التعزير، وفى صحة البيع وجهان، والأصح : صحة البيع^(٣).

وعند الحنابلة : من باع مخالفاً للتسعير فبيعه صحيح^(٤). وبذلك يتبين لنا أن الصحيح هو القول بصحة البيع ويعزر من يخالف ذلك.

(١) البناية ج ٩ ص ٣٥٠، وما بعدها.

(٢) المنتقى للباجى ج ٥ ص ١٨، وما بعدها.

(٣) روضة الطالبين للنووى ج ٣ ص ١٣١.

(٤) المبدع لابن مفلح ج ٤ ص ٤٧.

المبحث الثالث

بيع مال المحتكر جبراً عليه

من الوسائل التي يتخذها الحاكم لمعالجة الاختكار ما قرره فقهاء الشريعة الإسلامية - ما عدا أبي حنيفة في قول - من بيع مال المحتكر جبراً عليه.

فعند الحنفية: يؤمر المحتكر ببيع ما فضل عن قوته وقوت أهله إزالة للظلم، ولكن هل يبيع القاضى على المحتكر طعامه من غير رضاه؟ فعند أبي حنيفة: لا يجبر المحتكر على البيع، وعندهما: يجبر عليه، وهذا بناء على أن الإمام لا يرى الحجر على الحر، وهما يريانه. وقيل: يبيع بالاتفاق وهذا اختيار القدوري؛ لأن أبا حنيفة يرى الحجر لدفع ضرر عام وهذا كذلك^(١).

وعند المالكية: إن كان بالناس حاجة إلى الطعام ولم يوجد عند غير المحتكر فإنه يجبر على البيع بسعر الوقت، وذلك لرفع الضرر عن الناس؛ ولأنه إنما أبيح لهم شراؤه ليكون عدة للناس عند الضرورة^(٢). وعند الشافعية: يجبر من عنده زائد عن كفايته ومؤنه سنة على البيع في زمن الضرورة، فإن امتنع المحتكر عن البيع باع عليه الحاكم،

(١) البنائة ج ٩ ص ٣٥١، وما بعدها، تكملة البحر الرائق ج ٨ ص ٣٧١، بدائع الصنائع

ج ٥ ص ١٩٣.

(٢) المنقى ج ٥ ص ١٧، شرح الزرقاني على الموطأ ج ٣ ص ٢٩٩، ط دار المعرفة بيروت لبنان.

والذى يجيزه على ذلك القاضى (١).

والحنابلة يذهبون إلى ذلك أيضاً حيث يجبر المحتكر عندهم على البيع كما يبيع الناس دفعا للضرر (٢).

وقال الشوكانى فى السيل الجرار: إن المحتكر يكلف بالبيع؛ لأنه فاعل لما هو من محرمات الشريعة، ولا يجوز ترك المسلمين يتلهفون من الجوع صيانة لهذا المحتكر الخاطئ الضار للمسلمين ولهذا عاقبه أمير المؤمنين على ؑ عنه بتحريق طعامه (٣).

وبهذا يتبين لنا أن المحتكر يجبر على البيع؛ لأن هذا هو الذى ينقض قصده وفعله المحرم، ولا يقف الأمر عند حد إجبار المحتكر على البيع، بل للحاكم إذا خاف الهلاك أن يأخذ المال من المحتكرين ويرد عليهم مثله أو قيمته عند زوال الحاجة؛ لأنهم اضطروا إليه، ومن اضطر إلى مال الغير فى مخصصة كان له أن يتناوله بالضمان (٤) لقوله تعالى: ﴿فمن اضطر فى مخصصة غير متجانف لأثم فإن الله غفور رحيم﴾ (٥).

(١) نهاية المحتاج للرملى وحاشية أبى الضياء الشيرازى عليه ج ٣ ص ٤٧٢.

(٢) كشف القناع ج ٣ ص ١٨٨، الانصاف فى معرفة الراجح من الخلاف .

(٣) السيل الجرار ج ٣ ص ٨٥ للمرادى ج ٤ ص ٣٣٩.

(٤) بدائع الصنائع ج ٥ ص ١٩٣، المبدع ج ٤ ص ٤٨.

(٥) سورة المائدة من الآية : رقم ٣

المبحث الرابع

العقوبة الشرعية للمحتكر

إن الوعيد الوارد في الأحاديث التي تنهى عن الاحتكار قد لا يردع الكثير ممن استحوذ عليهم الشيطان، وقد لا تكفى الوسائل السابقة لعلاج هذه الظاهرة من جذورها، فهل يصح توقيع عقوبة تعزيرية على المحتكر تأديبياً له وزجراً لأمثاله؟

من المعلوم أن العقوبة في الفقه الإسلامي تكون على كل فعل محرم أو على ترك واجب، ولقد قسم الفقهاء العقوبات إلى ثلاثة أقسام:

- ١- الحدود : وهي العقوبات المقدرة والتي تجب حقاً لله تعالى.
- ٢- القصاص أو الدية: وهي عقوبات الاعتداء على الأشخاص بالقتل أو الجرح أو الضرب.
- ٣- التعزير: وهي العقوبات غير المقدرة والتي تجب حقاً لله تعالى أو للعبد، وهي تهدف إلى تأديب الجاني ومنعه عن معاودة الفعل المحرم الذي عوقب عليه.

وهذا النوع الأخير من العقوبات هو الذي يطبق على جرائم المعاملات كالغش، والاحتكار، وخيانة الأمانة ونحو ذلك؛ لأنه ليس هناك فعل محرم، ولا يخضع فاعله للعقاب، كما أنه لا يجوز ترك المحرمات للضمير الفردي والالتزام الشخصي وإلا لاستهان بها الناس، ومن ثم فإنه يجوز توقيع عقوبة تعزيرية على المحتكر.

ويمكن أن نستند في ذلك إلى قوله تعالى : ﴿ وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا ۖ ﴾^(١).

فهذه الآية عامة في كل الأفعال السيئة، ومن احتكر الطعام أو غيره مما يحتاجه الناس بقصد التحكم في السعر فقد فعل سيئة، فيجب أن يجازى عليها بعقوبة مماثلة أو مناسبة لها.

كما روى عن سيدنا علي بن أبي طالب ؓ أنه كتب إلى الأشير النخعي لما ولاه على مصر يأمره بما نصه " واعلم مع ذلك أن في كثير منهم — أي التجار وذوى الصناعات — ضيقاً فاحشاً وشحاً قبيحاً واحتكاراً للمنافع وتحكما في البياعات، وذلك باب مضر للامة وعيب على الولاة، فامنع من الاختكار فإن رسول الله ﷺ منع منه، وليكن البيع بيعاً سمحاً بموازين عدل وأسعار لا تحجف بالفريقين من البائع والمبتاع فمن قارف حكرة بعد نهيك إياه فنكل به وعاقبه في غير إسراف"^(٢).

ولقد نص على هذا الحكم كثير من الفقهاء فقد جاء في البدائع للكاساني: "يتعلق بالاحتكار أحكام منها: الحرمة .. ومنها: أن يؤمر المحتكر بالبيع، فإن لم يفعل وأصر على الاحتكار، ورفع إلى الإمام موة أخرى وهو مصر عليه فإن الإمام يعظه ويهدده، فإن لم يفعل ورفع إليه مرة ثالثة يحبس به ويعزره زجراً له عن سوء صنعه"^(٣).

(١) سورة الشورى من الآية: ٤٠.

(٢) نهج البلاغة وهو جمع السيد المرتضى من كلام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ج — ٢ ص ٦١، المطبعة الأنبية بيروت — ١٨٨٥م.

(٣) بدائع الصنائع للكاساني ج ٥ ص ١٩٣، وراجع أيضاً الاختيار ج ٢ ص ١٧٢.

وجاء في البحر الزخار: " ويجبر على البيع ولا يباع عنه فإن تمرد فالحاكم يبيع له ويعزر المحتكر لعصيانه" (١).

وقال ابن تيمية عن مرتكبي المعاصي التي ليس فيها حد مقدر ولا كفارة: " فهؤلاء يعاقبون تعزيرا وتنكيلا وتأديبا بقدر ما يراه الوالى على حسب كثرة الذنب فى الناس وقلته، وليس لأقل التعزير حد، بل هو بكل ما فيه إيلاام للإنسان من قول وفعل فقد يعزر الرجل بوعظه وتوبيخه .. وقد يعزر بالحبس... وكذلك قد يعزر بالضرب... » (٢).

والسؤال الآن: ما هو موقف الفقه الإسلامى من إمكان تطبيق عقوبة الغرامة المالية على الجرائم التعزيرية ومنها الاحتكار؟
من المعروف أن الغرامة المالية تعتبر من العقوبات التعزيرية فى بعض الجرائم ومن ذلك تعزير الممتنع عن أداء الزكاة عند بعض الفقهاء، يأخذ شطر ماله عزمة من عزمات الله تبارك وتعالى (٣).

(١) البحر الزخار ج ٤ ص ٣١٩ وما بعدها.

(٢) السياسة الشرعية فى اصلاح الراعى والرعية لابن تيمية ص ٦٢ وما بعدها المطبعة السلفية ومكنتها.

(٣) هذا هو المروى عن الإمام الشافعى فى القديم، وإسحاق بن راهويه، وأبو بكر عبد العزيز، والإمام يحيى والهادويه،

والقول الجديد للشافعى وهو رأى الجمهور أيضا أنه لا يؤخذ من الممتنع إلا الزكاة لا غير.
لمزيد من التفصيل فى ذلك راجع: الدر المختار وحاشية ابن عابدين عليه ج ٢ ص ٣٣٩ وما بعدها، الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه ج ١ ص ٥٠٣، المذهب ج ١ ص ١٤٨، المغنى والشرح الكبير ج ٣ ص ١٩، وما بعدها، نيل الأوطار ج ٤ ص ١٤٧، وما بعدها.

وذلك لما روى عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول: " في كل إيل سائمة في كل أربعين ابنة لبون لا تفرق إيل عن حسابها، من أعطاهما مؤتجرا فله أجرها، ومن منعها فإنا أخذوها، وشرط إيله عزمة من عزمات ربنا تبارك وتعالى لا يحل لآل محمد منها شيء" (١).

وقد قيل : إن هذا كان في أول الإسلام ثم نسخ، ولكن لا دليل على النسخ ولا يثبت بالاحتمال. وقيل أيضا: إن الحديث ضعيف، لضعف راوى الحديث بهز بن حكيم.

ويرد على ذلك: بأن الحاكم قد صحح هذا الحديث، ووثقه واحتج به أحمد وروى عن أبي داود أنه حجة عنده (٢). وقال ابن القيم في شرح سنن أبي داود بعد أن ذكر كلام العلماء عن بهز وتصحيح أحمد وإسحاق وعلى بن المديني لحديثه: " وليس لمن رد هذا الحديث حجة، ودعوى نسخه دعوة باطلة، إذ هي دعوى مالا دليل عليه، وفي ثبوت شرعية العقوبات المالية عدة أحاديث عن النبي ﷺ لم يثبت نسخها بحجة وعمل بها الخلفاء بعده (٣).

(١) الحديث: أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي والحاكم والبيهقي .

انظر : سنن أبي داود ج ٢ ص ١١١، سنن النسائي بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي ج ٥ ص ١٥ - ١٧، نيل الأوطار ج ٤ ص ١٤٦.

(٢) نيل الأوطار ج ٤ ص ١٤٧.

(٣) انظر : شرح ابن القيم الجوزية لسنن أبي داود مطبوع بهامش عون المعبود ج ٤ ص — ٢٥٦، ط دار الفكر.

هذا ولم أقف على نص لفقهاء المذاهب يقرر جواز توقيه غرامة مالية على المحتكر.

ولا يوجد في تقديرنا ما يمنع من توقيع هذه الغرامة، وذلك قطعاً لنرائع الفساد من المحتكرين ولا سيما وقد جاءت السنة عن رسول الله ﷺ وأصحابه بذلك في مواضع كثيرة كما أورد ذلك ابن القيم في كتابه الطرق الحكيمة (١).

وبدون تلك العقوبات المالية وغيرها من العقوبة التعزيرية لن يقف مسلسل الاختكار فهل إلى خروج من سبيل قبل أن يفلت الزمام ويستعلى الخطر؟!.

(١) انظر هذه المواضع في الطرق الحكيمة لابن القيم ص ٢٦٦، وما بعدها.

الخاتمة

- بعد أن تناولنا بالبحث هذا الموضوع فإننا نستنتج مما سبق بناء على ما رجحناه النتائج التالية:
- ١- أن الاحتكار محرم لما فيه من التضيق على الناس ورفع الأسعار عليهم.
 - ٢- أن الاحتكار يكون في كل ما تدعو إليه الحاجة والضرورة ويتضرر الناس من حبسه فيشمل الطعام والدواء والمسكن والملبس ومواد البناء والوقود وغير ذلك مما يحتاجه الناس.
 - ٣- أن الطعام الذي يحرم احتكاره لا يقتصر على الحنطة والشعير والتمر بل يشمل كل ما يؤكل من طعام وإدام.
 - ٤- أن الوقت الذي يحرم فيه الاحتكار هو وقت الضرورة والشدة وأما وقت الرخاء والسعة فلا يمنع فيها من احتكار شيء من الأشياء لعدم الضرر في ذلك.
 - ٥- أن من جلب شيئاً أو حبس من غلته شيئاً لا يكون محتكراً إلا أن الأولى والأفضل أن لا يفعل ذلك؛ لأن هذا الحبس قد يترتب عليه ضرر بالمسلمين وخاصة في وقت الضيق والشدة.
 - ٦- أن الاحتكار الآثم هو الذي يكون القصد منه اغلاء السعر على الناس فالتاجر الذي لديه مخزون من السلعة قبل الأزمة ولم يقصد التحكم في السعر لا يعتبر محتكراً.
 - ٧- أن قليل مدة الحبس وكثيرها سواء في حق الحرمة، لتحقيق الضرر.

٨- أن ما يدخره الإنسان لتأمين حاجات نفسه وعياله لا يعتبر احتكاراً، إذ أنه قد ثبت عن النبي ﷺ أنه قد حبس لأهله قوت سنتهم، والتقيد بالسنة إنما جاء لضرورة الواقع وعليه فيجوز الإدخار لأكثر من ذلك.

٩- أن من ادخر شيئاً من الأقوات الضرورية لنفسه ولعياله ولم يكن محتاجاً إليه حالاً واضطر إليه أحد غيره لزمه بذله للمضطر بقيمته.

١٠- أن الإسلام عالج الاختكار بعدة وسائل منها: أن الإسلام قد حرم الاختكار، وتوعد عليه بالعذاب الأليم في الدنيا والآخرة، ورغب بشدة في جلب السلع والبضائع حتى تختفى الأزمة من الأسواق، ولذلك وجب على الدولة في وقت الضيق والشدة أن تفتح باب الجلب أو الاستيراد؛ لأنه ذريعة إلى التوسعة وما يؤدي به الواجب يكون واجبا.

١١- الوسيلة الثانية التي عالج بها الإسلام مشكلة الاختكار هي التسعير وذلك بناء على ما قرره بعض فقهاء الشريعة الإسلامية من جواز التسعير إذا كان التجار يحتكرون على المسلمين وتعدون بالقيمة تعدياً فاحشاً.

١٢- ومن الوسائل أيضاً ما قرره أكثر فقهاء الشريعة الإسلامية من أنه يجوز للحاكم أن يبيع مال المحتكر جبراً عليه، وليس هذا فحسب بل إذا خشى الهلاك فإنه يأمر بمصادرة أموال المحتكرين مع تعويضهم بالمثل أو القيمة.

١٣- أن الإسلام لم يكتفى بالوسائل السابقة لعلاج مشكلة الاختكار بل أجاز للحاكم أن يوقع عقوبة تعزيرية على المحتكر بالحبس ونحوه تأديبا له وزجرا لأمثاله، وليس هذا فحسب بل يجوز له أن يوقع عليه غرامة مالية قطعا لذرائع الفساد من المحتكرين.

وأخيرا فإنني أدعو الله ﷻ في ختام هذا البحث أن يوفق حكام المسلمين في النظر إلى ما جاءت به الشريعة الإسلامية من أحكام ففيها العلاج الحاسم لكل مشكلات المجتمع والله الهادي إلى الصراط المستقيم .

د. جمال محمد يوسف

مراجع البحث

أولاً: القرآن الكريم وعلومه:

- ١- تفسير القرآن العظيم — للحافظ أبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي المتوفى سنة ٧٧٤ هـ ط عيسى البابي الحلبي .
- ٢- الجامع لأحكام القرآن الكريم — للإمام القرطبي المتوفى سنة ٧٧٤ هـ. ط دار الحديث.

ثانياً: كتب الأحاديث النبوية الشريفة:

- ١- تلخيص المستدرک — للإمام الحافظ الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨ ط دار المعرفة — بيروت لبنان .
- ٢- سبل السلام شرح بلوغ المرام للعلامة الصنعاني المتوفى سنة ١١٨٢ هـ . ط دار الحديث.
- ٣- سنن أبي داود للإمام الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني المتوفى سنة ٢٧٥ هـ — مطبعة دار إحياء السنة النبوية .
- ٤- سنن الترمذی (الجامع الصحيح) : للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذی المتوفى سنة ٢٧٩ هـ ط دار الفكر.
- ٥- سنن النسائي — للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب المتوفى سنة ٢٠٣ هـ. بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي — ط دار الحديث.

- ٦- سنن ابن ماجة للحافظ أبى عبد الله محمد بن يزيد القزوينى المتوفى سنة ٢٧٠ هـ. ط دار الحديث.
- ٧- السنن الكبرى للإمام الحافظ أبى بكر أحمد بن الحسين البيهقى المتوفى سنة ٤٥٨ هـ . ط دار المعرفة بيروت - لبنان.
- ٨- شرح النووى على صحيح مسلم للإمام النووى المتوفى ٦٧٦ هـ — ط دار الحديث.
- ٩- شرح ابن قيم الجوزية لسنن أبى داود بهامش عون المعبود ط — دار الفكر.
- ١٠- فتح البارى شرح صحيح البخارى للإمام الحافظ أحمد بن على بن حجر العسقلانى المتوفى سنة ٨٥٢ هـ ط دار الغد العربى.
- ١١- فيض القدير شرح الجامع الصغير للمناوى ط دار الفكر.
- ١٢- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد : للحافظ نور الدين على بن أبى بكر الهيثمى المتوفى سنة ٨٠٧ هـ.
- ١٣- المستدرک على الصحيحين للحاكم النيسابوى المتوفى سنة ٤٠٥ هـ ط دار المعرفة — بيروت لبنان.
- ١٤- الموطأ للإمام مالك بن أنس المتوفى سنة ١٧٩ هـ ط دار إحیاء الكتب العربية عيس البابى الحلبي .
- ١٥- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار للإمام الشوكانى المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ دار الحديث.

ثالثاً: كتب اللغة:

- ١- لسان العرب للعالم الجليل جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم ابن منظور الأنصاري المتوفى سنة ٧١١ هـ ط دار المعارف.
- ٢- مختار الصحاح تأليف محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي المتوفى سنة ٦٦٦ هـ — مكتبة لبنان ١٩٨٨م.
- ٣- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي تأليف العلامة الشيخ أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي المتوفى سنة ٧٧٠ هـ ط — دار المعارف تحقيق د./ عبد العظيم الشناوي.
- ٤- معجم مقاييس اللغة لابن فارس — ط دار الجيل.
- ٥- المعجم الوجيز — مجمع اللغة العربية طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم ١٩٩٢م.

رابعاً: كتب أصول الفقه:

- ١- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول للإمام محمد بن محمد الشوكاني — مطبعة مصطفى البابي الحلبي.
- ٢- أصول الفقه للشيخ محمد أبو زهرة ط — دار الفكر العربي.
- ٣- التلويح على التوضيح تأليف سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني ط محمد علي صبيح.
- ٤- المستصفي من علم الأصول للإمام الغزالي ط دار الكتب العلمية — بيروت لبنان.

خامساً: كتب الفقه:

الفقه الحنفي:

- ١- الاختيار لتعليل المختار تأليف عبد الله بن محمد بن مودود الموصلي ط - دار المعرفة بيروت - لبنان.
- ٢- البحر الرائق شرح كنز الدقائق لابن نجيم - ط دار المعرفة بيروت - لبنان.
- ٣- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع - تأليف الإمام علاء الدين أبي بكر ابن مسعود الكاساني المتوفى سنة ٥٨٧ هـ مطبعي دار الفكر.
- ٤- بدر المتقى في شرح الملتقى - بهامش مجمع الأنهر ط دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان .
- ٥- تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق - تأليف فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي - المتوفى سنة ٧٤٣ هـ ط دار المعرفة بيروت لبنان.
- ٦- تكملة البحر الرائق شرح كنز الدقائق للإمام العلامة الشيخ محمد ابن حسين بن علي الطوري القادري المتوفى سنة ١١٣٨ هـ ط دار الكتب العلمية - بيروت لبنان.
- ٧- حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار للشيخ المحقق محمد أمين ابن عمر بن عبد العزيز الشهير بابن عابدين ط دار الفكر.
- ٨- حاشية قرّة عيون الأخيار (تكملة رد المحتار على الدر المختار) لمحمد علاء الدين أفندي نجل ابن عابدين - ط دار الفكر.

- ٩- حاشية سعد جطبي بهامش فتح القدير ط دار الفكر.
- ١٠- الدر المختار شرح تنوير الأبصار: لمحمد علاء الدين الحصكفي مطبوع مع حاشية ابن عابدين.
- ١١- مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر تأليف الشيخ محمد بن سليمان المعروف بداماد أفندي - ط دار إحياء التراث العربى بيروت لبنان.
- ١٢- نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار لشمس الدين أحمد بن قودر المعروف بقاضى زادة وهى تكملة فتح القدير - ط دار الفكر.
- ١٣- الهداية شرح بداية المبتدى لبرهان الدين أبى الحسن على بن أبى بكر الميرغينانى المتوفى سنة ٥٩٣ هـ مطبوع مع شرح فتح القدير.

الفقه المالكي:

- ١- بداية المجتهد ونهاية المقتصد للإمام القاضى أبى الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد - ط دار الفكر.
- ٢- الناج والإكليل لمختصر خليل : تأليف أبى عبد الله محمد بن يوسف بن أبى القاسم الشهير بالمواق مطبوع بهامش مواهب الجليل.
- ٣- حاشية الإمام الرهونى على شرح الزرقانى لمختصر خليل ط - دار الفكر بيروت لبنان.
- ٤- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للشيخ محمد عرفة الدسوقي ط دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي .
- ٥- حاشية المدنى على كنون بهامش حاشية الإمام الرهونى .

- ٦- الشرح الكبير لأبى البركات سيدى أحمد الدردير بهامش حاشية الدسوقي .
- ٧- شرح العلامة الشيخ أبى عبد الله محمد بن عبد الله بن على الخرشى على مختصر خليل ط - دار الفكر .
- ٨- شرح الزرقانى على الموطأ - ط دار المعرفة بيروت لبنان .
- ٩- قوانين الأحكام الشرعية لمحمد بن أحمد بن جزى ط دار الفكر .
- ١٠- المنتقى شرح الموطأ : لأبى الوليد الباجى - ط دار الفكر العربى .
- ١١- مواهب الجليل لشرح مختصر خليل للحطاب ط دار الفكر .

الفقه الشافعى :

- ١- تكملة المجموع شرح المذهب تأليف : محمد نجيب المطيعى - مكتبة الارشاد جدة - المملكة العربية السعودية .
- ٢- حاشية الشبراملى على نهاية المحتاج لأبى الضياء نور الدين على بن على الشبراملى - مطبعة مصطفى البابى الحلبي .
- ٣- الحاوى الكبير وهو شرح مختصر المزنى تأليف : أبى الحسن على بن محمد بن حبيب الماوردى - ط دار الكتب العلمية بيروت .
- ٤- روضة الطالبين وعمدة المفتين للإمام أبى زكريا النووى ط - دار الفكر .
- ٥- شرح جلال الدين المحلى على منهاج الطالبين مطبوع بهامش قليوبى وعميرة .

- ٦- مغنى المحتاج إلى معرفة معانى ألفاظ المنهاج : تأليف محمد الشربيني الخطيب — مطبعة مصطفى البابى الحلبي .
- ٧- المهذب فى فقه مذهب الإمام الشافعى للإمام أبى إسحاق الشيرازى — ط مصطفى البابى الحلبي .
- ٨- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج تأليف : شمس الدين محمد بن أبى العباس أحمد بن حمزة شهاب الدين الرملى — مطبعة مصطفى البابى الحلبي .

الفقه الحنبلى:

- ١- الإنصاف فى معرفة الراجح من الخلاف تأليف شيخ الإسلام العلامة الفقيه علاء الدين أبى الحسن على بن سليمان المرادى .
- ٢- الشرح الكبير على متن المقنع تأليف الشيخ الإمام شمس الدين أبى الفرج عبد الرحمن بن أبى عمر محمد بن قدامة مطبوع مع المغنى — ط دار الغد العربى .
- ٣- شرح منتهى الإرادات للشيخ منصور بن يونس بن إدريس البهوتى — ط دار الفكر .
- ٤- كشف القناع عن متن الاقناع تأليف منصور بن إدريس البهوتى — ط دار الفكر .
- ٥- المبدع فى شرح المقنع تأليف أبى إسحاق برهان الدين إبراهيم بن محمد عبد الله بن محمد بن مفلح — مطبعة المكتب الإسلامى .
- ٦- المغنى : تأليف الشيخ الإمام العلامة موفق الدين أبى محمد بن أبى عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة — ط دار الغد العربى .

الفقه الظاهري:

- ١- المحلى بالآثار لأبى محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم مطبعة دار الفكر.

الفقه الزيدى:

- ١- البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار - للإمام المهدى أحمد بن حى بن المرتضى الناشر دار الكتاب الإسلامى القاهرة .
- ٢- الروض النضير شرح مجموع الفقه الكبير للعلامة شرف الدين الحسين ابن أحمد بن الحسين الصنعانى - مطبعة دار الجيل بيروت لبنان.
- ٣- السيل الجرار المتفق على حدائق الأزهار لشيخ الإسلام محمد بن على الشوكانى - ط وزارة الأوقاف تحقيق محمود إبراهيم زايد ومحمود أمين النواوى.

الفقه الإمامى:

- ١- جواهر الكلام فى شرح شرائع الإسلام تأليف شيخ الفقهاء وإمام المحققين الشيخ محمد بن حسن النجفى ط دار إحياء التراث العربى - بيروت - لبنان.
- ٢- المختصر النافع فى فقه الإمامية للشيخ أبى القاسم نجم الدين جعفر ابن الحسن الحلى - طبعة وزارة الأوقاف الطبعة الثانية.

الفقه الإباضى:

- ١- شرح كتاب النيل وشفاء العليل تأليف الإمام العلامة محمد بن يوسف أطفيش مكتبة الإرشاد جدة.

السياسة الشرعية :

- ١- السياسة الشرعية فى إصلاح الراعى والرعية لابن تيمية -
المطبعة السلفية ومكتبتها.
- ٢- الطرق الحكمية فى السياسة الشرعية لابن قيم الجوزية - ط -
دار الكتب العلمية .

الدراسات الإسلامية العامة:

- ١- إحياء علوم الدين للإمام أبى حامد الغزالى ط دار الصابونى.
- ٢- مبادئ الاقتصاد الإسلامى والاقتصاد الوضعى د. / ربيع محمد
الروبى - ط مكتب إنتش لآلات الكاتبة وطباعة الأوفست -
القاهرة.
- ٣- من توجيهات الإسلام للشيخ محمود شلتوت.
- ٤- نهج البلاغة وهو جمع السيد المرتضى من كلام أمير المؤمنين
على بن أبى طالب - كرم الله وجهه - ط المكتبة الأدبية ١٨٨٥م.

★★★★★

فهرست الموضوعات

فهرس الموضوعات

| الصفحة | الموضوع |
|--------|---|
| ١٩٤ | المقدمة |
| ١٩٧ | الفصل الأول : الاختكار وإحكامه |
| ١٩٨ | المبحث الأول : تعريف الاختكار |
| ٢٠١ | المبحث الثاني : الوصف الشرعى للاختكار |
| ٢٠٨ | المبحث الثالث : ما يحرم اختكاره من السلع |
| ٢٠٩ | المطلب الأول : ما يكون فيه الاختكار من السلع |
| ٢١٤ | المطلب الثاني : الطعام الذى يحرم اختكاره |
| ٢١٦ | المطلب الثالث : الوقت الذى يحرم فيه الاختكار |
| ٢١٨ | المطلب الرابع : شروط الاختكار المحرم |
| ٢٢٨ | المبحث الخامس : حكم إظهار الأقوات الضرورية |
| ٢٣٣ | الفصل الثانى : الوسائل الشرعية لعلاج ظاهرة الاختكار |
| ٢٣٤ | المبحث الأول : الترهيب والترغيب |
| ٢٣٧ | المبحث الثانى : التسعير |
| ٢٥١ | المبحث الثالث : بيع مال المحتكر جبرا عليه |
| ٢٥٣ | المبحث الرابع : العقوبة الشرعية للمحتكر |
| ٢٥٨ | الخاتمة |
| ٢٦١ | مراجع البحث |
| ٢٧٠ | فهرس الموضوعات |